



الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي



دراسة تحليلية باستخدام تحليل المركبات الأساسية للميزانية

- حالة الجزائر 2008/2022 -

تحت إشراف الدكتور:

جديدي موسى

إعداد الطلبة:

عباسي أمال

هركوس رانية

صحراوي السعيد

لجنة المناقشة

المؤسسة الأصلية	الصفة	الرتبة	الأستاذ
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا	دكتور	رياض ريمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا	دكتور	جديدي موسى
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	ممتحنا	دكتور	عمر عطا الله

الموسم الجامعي: 2021/2022



الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
شعبة: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي

دراسة تحليلية باستخدام تحليل المركبات الأساسية للميزانية
- حالة الجزائر 2008/2022 -

تحت إشراف الدكتور:
جديدي موسى

إعداد الطلبة:
عباسي أمال
هركوس رانية
صحراوي السعيد

لجنة المناقشة

المؤسسة الأصلية	الصفة	الرتبة	الأستاذ
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا	دكتور	رياض ربيعي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا	دكتور	جديدي موسى
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	ممتحنا	دكتور	عمر عطا الله

الموسم الجامعي: 2022/2021



شكر وعرفان

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة تأمل، نعود إلى أعوام قضيناها

في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الخبر

باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعمه

الأمة من جديد.....

وقبل أن نمضي، نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة

في الحياة....

"كن عالما..... فإن لم تستطع فكن معلما، فإن لم تستطع فأحبب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة.....

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل..... واخص بالتقدير والشكر الأستاذ والدكتور: جديدي موسى

إلى كل الطاقم الجامعي من المدير إلى العميل.....

و كذلك نخص بالشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث

وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث

إهداء

إلى من يعجز اللسان عن حمل معاني اسمها ويخفق القلب وجوباً عند حضورها إليك يا من سقيتني حليب الحب والموودة ورافقتني بدعاء الخير والرحمة إلى أمي الغالية إلى من صنع عظامي الطرية امرأة قوية ومسح بعطفه الدائم نقائص الحياة الظالمة إلى شمعة التي احترقت لتضيء لك سيد الرجال إليك والدي إلى من حملوا فضيلة دمي وتجرعوا معي مرارة الأيام وقاسموني حلاوة الحياة اليكم يا أختي كنبوزي إليكم يا إخوتي وسندي هشام محمد عماد صلاح الدين، إلى أخواتي فانتظموه أخي الصغير رائد الإسلام، إلى من حمل فضلي وأبي الثاني جدي محمد وجدي الثاني العربي أطال الله عمرهم أهدي كذلك إلى جدي الراحلة عن الدنيا وباقي إلا ذكره سوفي الكاملة وجدي الثانية زينب، إلى من مدني الضوء الأمل في الظلمات والآلام وكان صديق لي الغالي هشام، كما أهدي نجادي هذا إلى عماتي وخالتي وأبناء عمي وأبناء خوالي وإلى كل الأقارب حفظكم الله لي. وإلى شقيقتاتي التي لم تلدهم أمي أصدقائي الأوفياء حليلة، شميرة، نسرين، سمية، نهاد، رانية، وزليخة، حنان، فاطمة وإلى أصدقائي الذين ساهموا معي في هذا العمل المتواضع رانية، صراوي سعيد، أرجو لهم النجاح في مسارهم الدراسي، إلى المشرف المشكور جدا على جهده المبذول طيلة الموسم الدراسي للكتابة هذه المذكرة المتواضعة جديدي موسى وشكراً.

عباسي أمال

إهداء

لك يا خالقى ويا رازقى أهدي ثمرة كنت السبب الأول في جنيتها فالهم اقبل العمل مع قلبه، والجهد مع خالته، والسعي مع شوائبه عز جاهك وجل ثناؤك لا إله إلا أنت .

لك يا حبيبى يا رسول الله عملي المتواضع هذا، ولك مني أزكى السلام محمول على ريش الحمام يا كل المرام ، إليك يا صاحب الشفاعة يا رسول الله .

إلى من قال فيهما المولى {وبالوالدين إحسانا }

إلى الشمعة التي تحترق لتضيء لنا الحياة صاحبة النسمات الملائكية والقلوب الكبيرة { أمي الغالية } فليحفظك الله ربه الخلق أجمعين.

إليك يا من بذبت صوراً من الأمان حولي يا من قادني بخطوات ثابتة وبصمت أظلمه على نفسي أصدق المعاني. إلى من أنطس زهرة عمره في لصب الشقاء لأتمرخ في روضة العلم الفيحاء ، لم يدخر جهداً ولا درهما في سبيل تعلمي إليك يا {أبي الغالي} حفظك الله وأطال في عمرك.

إلى من عشت معهم أحلى وكانوا نوراً لي في كل وقت إخوتي: نسيم ، هدى ، أيوب...

إلى القلوب الطاهرة والنفوس الطاهرة إلى سدي وتوأمي في كل حين أخواتي: وفطوم ، همناز... إلى حبيبتي وقرّة عيني مؤنستي في الحياة: صفاء...

إلى رفيقاتي الدرب مجوهرات الحياة: أمال، حالمة، حابرين...

إلى من بعثه الله لي لينير لي قلبي إلى من يسندني في كل لحظة خطيبي ومستقبلي: عبد الستار وعائلته...

إلى أصدقاء الطفولة: كوثر، سلاح، حنين، روميسة، رونق....

إلى كل من حمل لي ذرة حب في قلبه . إلى كل من سأل عني في مسيرتي الدراسية من قريب أو حتى من بعيد.

وانية...

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من التي حملتني وحمّنتني ومنحتني الحياة، وأحاطتني بحنانها، أمي الغالية التي حرصت على تعليمي بصبرها وتضحياتها في سبيل تخريج ربي يرحمها. إلى أبي الغالي العزيز الذي دعمني في مشواري الدراسي منذ خطواتي الأولى إلى المدرسة ربي يرحموا وإلى إخوتي "سائح" "يوسف" "عبد الجبار" "وحسن" وإلى أخواتي البنات فاطمة، وحياء، ورشيدة وإلى كل أخوالي كما أهدى عملي المتواضع إلى أولادي هبة الله الزهراء إسراء ورودينة ريحانة أمينة أبنّي أحمد كما أهدى نجاحي هذا زوجاتي حنان نزيهة إلى أصدقائي رانية وأمال إلى من أكن له الاحترام والتقدير الأستاذ المشرف "جديدي موسى".

صراوي المعبد

ملخص

لقد تزايد الاهتمام بالتحليل العاملي في مختلف الدراسات الاقتصادية والعلمية خلال الفترة الأخيرة، ومع ظهور الحسابات الإلكترونية تم تطبيق تحليل المركبات الأساسية لتحليل المعطيات، كدراسة نفقات الدولة الجزائرية على كل القطاعات من 2008 إلى 2022، وفي الأخير إعطاء نتائج صحيحة ودقيقة لإتخاذ القرارات الصائبة ومن أجل وضع خطط مستقبلية لميزانية الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الميزانية العامة، المركبات الأساسية، النفقات العامة، الإيرادات، التحليل العاملي.....

RESUME

L'intérêt pour l'analyse factoriels a augmenté dans diverses études économiques et scientifiques au cours de la période récente, et avec l'émergence des comptes électroniques, l'analyse des composants de base a été appliquée à l'analyse des données, comme l'étude des dépenses de l'État algérien sur tous les secteurs à partir de 2008 à 2022.

Et au final, de donner des résultats corrects et précis pour prendre les bonnes décisions et pour élaborer les plans futurs du budget algérien.

Mots clés : budget général, composantes de base, dépenses publiques, recettes, analyse factorielle

الفهارس

الصفحة	العنوان
	شكر وعرافان
	إهداء
	ملخص
	قائمة الجداول والإشكال
أ	المقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للميزانية العامة	
05	تمهيد
06	المبحث الأول: الإطار النظري للميزانية العامة
06	المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة
07	المطلب الثاني: أهداف الميزانية العامة
08	المبحث الثاني: مراحل إعداد الميزانية العامة وأهميتها
08	المطلب الأول: أهمية الميزانية العامة
09	المطلب الثاني: مراحل إعداد الميزانية العامة
11	المبحث الثالث: خصائص ومبادئ وعناصر الميزانية العامة وأهم أنواعها
11	المطلب الأول: خصائص ومبادئ الميزانية العامة
15	المطلب الثاني: عناصر الميزانية العامة أهم أنواعها
22	خلاصة الفصل
الفصل الثاني التحليل في المركبات الأساسية لميزانية الجزائر (2008_2022)	
24	تمهيد
25	المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل في المركبات الأساسية
25	المطلب الأول: النشأة التاريخية للتحليل في المركبات الأساسية:
26	المطلب الثاني: تعريف التحليل في المركبات الأساسية
28	المبحث الثاني: أهم مراحل تطور الميزانية العامة في الجزائر وقوانين ضبطها
28	المطلب الأول: مراحل تطور الميزانية في الجزائر
31	المطلب الثاني: قوانين ضبط الميزانية في الجزائر

فهرس المحتويات

36	المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية بإستخدام تحليل المركبات الاساسية لميزانية الجزائر (2008-2022)
38	تحليل وتفسير نتائج الدراسة
54	خلاصة الفصل
56	الخاتمة العامة

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
38	جدول الإحصاء الوصفي	01
39	جدول مصفوفة الارتباط	02
41	جدول معكوس مصفوفة الارتباط	03
42	جدول مؤشر KMO واختبار BARTLETT	04
43	جدول مصفوفات الارتباط	05
44	جدول جودة التمثيل	06
45	جدول التباين المرشح	07
47	جدول مصفوفة الإحداثيات	08
48	جدول مصفوفة مستتسخة الارتباط	09
49	جدول مصفوفة الإحداثيات بعد التدوير	10

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
46	منحى الجذور الكامنة	01
50	منحى المكونات بعد التدوير	02
53	منحى مفردات الإحصائية	03

المقدمة

مقدمة

لم تعد البحوث في العلوم المختلفة وفي ظل التقدم التكنولوجي الهائل في كافة ميادين حياتنا المتنوعة تكفي بمجرد عرض المشاكل، ودراسة الظواهر وتحديد الأسباب واستخلاص النتائج واتخاذ القرارات بطريقة سطحية مجردة بعيدة عن أسلوب الموضوعية والقياس. ولقد أصبح الاتجاه العام في مثل هذه البحوث هو استخدام طرق القياس الكمية ومناهج إحصائية وذلك لتصنيف الظواهر على أساس موضوعي، والتحليل العاملي بوصفه احد الأساليب الرياضية الهامة قام بتنمية قدرة الباحثين على تنظيم وتصنيف الظواهر العلمية في المجالات المتعددة التي استخدم فيها كتطبيق أسلوب المركبات الأساسية في تحليل الميزانية من أجل الوصول إلى نتائج صحيحة ودقيقة لاتخاذ قرارات جد مغرية لوضع الخطط المستقبلية الأفضل، وقد أدى الاتجاه نحو استخدام هذا الأسلوب من جانب آخر إلى تطور المعالجات العملية والطرق المختلفة التي تقوم كل منها على أساس نظري معين مما يؤدي إليه هذا الأساس النظري من تجديد في زاوية الرؤية للملاحظات التجريبية أو زاوية الأسس للتصنيف وفقا للنسق الرياضي الذي يقوم عليه هذا الأساس النظري.

ومن هنا يمكن طرح الإشكال التالي:

ما هي العوامل الكامنة وراء تطور توزيع النفقات للميزانية في الجزائر من 2008-2022؟

التساؤلات الفرعية:

_ ما المقصود بطرق تحليل إلى المركبات الأساسية؟

_ ما المقصود بالميزانية العامة؟

_ ماهي أهم قوانين ضبط الميزانية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- 1- تعتبر طريقة المركبات الأساسية إحدى طرق التحليل العاملية التي تستخدم لمعالجة البيانات الكمية.
 - 2- إن المقصود بالميزانية العامة هي وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة الإيرادات الأزمة لتغطية هذه النفقات.
 - 3- أهم قوانين ضبط الميزانية في الجزائر هي قانون ضبط الميزانية وثيقة أساسية هامة_ قانون ضبط الميزانية وسيلة وأداة رقابية_ قانون ضبط الميزانية أداة محاسبية لمراقبة التنفيذ.
- ### أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الدراسة التحليلية للمركبات الأساسية في ميزانية. كذلك تهدف هذه الدراسة إلى معرفة شكل أفراد عينة الدراسة ومتغيرات العينة في مجموعات جزئية تعكس مدى تجانس السياسات المتبعة خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تحويل عدد أقل من المتغيرات المترابطة إلى عدد أقل من المتغيرات غير مترابطة من أجل تحقيق أهداف مالية مستقبلية محددة. معرفة أهمية الميزانية من الناحية الاقتصادية في هيكل الاقتصاد الجزائري. فإن دراسة وتحليل الميزانية العامة باستخدام أساليب التحليل الكمي تعتبر محاولة جيدة في معالجة مواضيع الميزانية العامة للدولة.

أسباب اختيار الموضوع:

-أسباب موضوعية: لأنها تحاول إعطاء معلومات صحيحة ودقيقة بعد تطبيقها على متغيرات الدراسة وكذلك يمكن التعامل بها في مختلف الدراسات العلمية والإحصائية لان تتعامل مثلا فترات زمنية كسنوات مثلا حيث تدخل المعلومات في شكل بيانات وتقوم بتحليلها لاستخراج النتائج بمنهاج كمي رقمي دقيق وصحيح ويمكن الاعتماد على النتائج في أخذ القرارات الملزمة محل الدراسة.

- أسباب الذاتية: إن الدراسة باستخدام طريقة المركبات الأساسية وإمكانيتها لتحليل موضوع دراستنا هي ميزانية الجزائر لها علاقة وطيدة بتخصصنا الاقتصاد الكمي، حيث تمكن الباحث

اقتصاد الكمي والإحصائي من تحقيق أمثل توافق بين التقليل من عدد المتغيرات الواصفة للمعطيات الدراسية.

- **منهج الدراسة:** استخدمنا في هذا البحث المنهج الوصفي في فصلين الأول و الثاني وذلك من أجل الإلمام بأغلب مفاهيم المتعلقة بالميزانية العامة للدولة وطريقة التحليل باستخدام المركبات الأساسية وهذا يتعلق بالجانب النظري، أما الجانب التطبيقي قد اعتمدنا على المنهج التحليلي وذلك لتحليل المعطيات والبيانات المتحصل عليها من ميزانية الجزائر من 2008-2022.

- **حدود الدراسة:**

تعتمد الدراسة على حدود زمنية فقط:

الحدود الزمنية للدراسة ممتدة من (2008_2022).

هيكل الدراسة: تتكون دراستنا من جزأين، الجزء الأول يحتوي على فصلين وقد تناولنا فيه الإطار النظري الذي يمهد للدراسة التحليلية أي التطبيقية الفصل الثالث الجزء الثاني، والتي تم فيها جمع البيانات عبر سلسلة زمنية مدتها خمسة سنوات من (2008_2022).

- **صعوبات الدراسة:** لا يخلو أي بحث علمي من المشاكل والصعوبات التي وجهتنا في هذه الدراسة كما يلي:

- قلة المراجع خاصة فيما يخص مفاهيم الخاصة بالمركبات الأساسية.

- الصعوبة الكبيرة في إدخال المعلومات في برنامج SPSS والخروج بنتائج صحيحة ودقيقة.

- ضيق الوقت حيث لم يتسع لنا لكي نلم بكل الجوانب الخاصة بكيفية تحليل ميزانية الجزائر كاملة باستخدام أسلوب المركبات الأساسية.

الفصل الأول:
الإطار النظري للميزانية العامة.

تمهيد:

إن الميزانية العامة تعتبر وثيقة مالية تبين الإنفاق الحكومي للدولة وإيراداتها والموازنة بينهما وبما يحقق أهداف الدولة، كما تعتبر كذلك أداة من الأدوات السياسية المالية، وهي جزء من السياسة الاقتصادية، ومن أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية إلى غير ذلك في توزيع النفقات عبر كافة قطاعات الدولة وتحصيل الإيرادات العامة للدولة بشكل عادل ونظرا لأهمية هذا الموضوع سنحاول إفادتكم ببعض المعلومات الهامة حول الميزانية العامة للدولة.

المبحث الأول: الإطار النظري للميزانية العامة

المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة

مفهوم الميزانية العامة: وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، ولإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن الفترة المقبلة، عادة ما تكون سنة¹.

ولقد تعددت التعاريف الخاصة بالتعاريف الخاصة بالميزانية سواء أكان ذلك في النفق المالي أو التشريعات الوضعية وسوف ستعرض بعض التعريفات ويمكن القول بأن الميزانية: 1. هي تعبير مالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتمده الحكومة التنفيذية في السنة القادمة لتحقيق أهداف المجتمع.²

2. هي وثيقة مصادق عليها من السلطة التشريعية المختصة في تحديد نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية.³

3. هي وثيقة تضم توقف الإيرادات العامة والنفقات العامة لمدة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، وتكون بإجازة من قبل السلطة التشريعية، بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية واجتماعية وسياسية.⁴

4. هي خطة مالية تقترحها السلطة التنفيذية، تبين الإيرادات المقدرة والتخطيط المعتمد بإنفاق على الحاجات العامة كالمواطنين المقرر تنفيذها حسب أولوياتها لسنة المالية معينة، تقترحها السلطة التشريعية لتحقيق الأهداف العامة للدولة، ويلحق بها موازنة التمويل.⁵

5. هي برنامج مالي لسنة مالية قادمة تستطيع من خلاله الدولة القيم بوظائفها وتحقيق نشاطاتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية....الخ.⁶

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون - الجزائر، 2003، ص 21.

² حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، طبعة 2003، ص 35.

³ حسين مصطفى حسين، المالية العامة، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة 8، سنة 1995، ص 75.

⁴ محمد ساحل، المالية العامة، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، ص 22-217.

⁵ محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، طبعة 2003، ص 75.

⁶ توفيق عبد الجليل، المحاسبة الحكومية، الشركة العربية المتحددة لتسويق والتوريد بالتعاون مع الجامعة القدس المفتوحة، القاهرة 2009، ص 29.

6. هي تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الحكومية وإيراداتها لمدة سنة مالية مقبلة، ويصدر سنويا قانون يربطها، وذلك بعد اعتماد السلطة التشريعية.¹
7. هي نظرة توقعيه لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة تخضع لإجازة من السلطة المختصة.²

المطلب الثاني: أهداف الميزانية العامة

أهداف الميزانية العامة

إن الهدف من الميزانية العامة هو تقديم الخدمات للمواطنين، دون النظر إلى عامل الربح ولخسارة، فنقوم الأجهزة الحكومية، بتوفير التعليم المجاني وتقديم الخدمات الصحية مثلا، دون أن تتقاضى إجراء على ذلك، كما أن الدولة تقوم بتقديم إعانات للأفراد المجتمع، وإعانات للمؤسسات العامة لتغطية عجزها لتمكينها من تقديم الخدمات العامة الضرورية وبأسعار أقل تكلفة (من أمثلة على ذلك تقديم إعانات للشركات الخطوط الجوية العربية السعودية، وإعانة السكك الحديدية، وشركات الكهرباء).³

¹ حمودي القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص 89.

² حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دراسة اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي، دار

المصرية اللبنانية، طبعة 2003، ص 109،

³ محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، طبعة الأولى، 2008، ص

المبحث الثاني: أهم مراحل إعداد الميزانية العامة وأهميتها

المطلب الأول: أهمية الميزانية العامة

تظهر أهمية الميزانية العامة في مختلف النواحي خاصة السياسية والاقتصادية.

1- من الناحية السياسية:

يشكل إعداد الميزانية واعتمادها مجالاً حساساً من الناحية السياسية، حيث تعتبر وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة سواء من حيث تعديلها أو حتى رفضها حتى تظر الحكومة إتباع نهج سياسي معين تحقيق لبعض الأهداف السياسية والاجتماعية.¹

2- من الناحية الاقتصادية:

تعكس الميزانية العامة في دول كثيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات هذه الدول، فهي إدارة تساعد في إدارة وتوجيه الاقتصاد القومي حيث لم تعد الميزانية أرقاماً وكميات كما كانت في مفهوم التقليدي بل لها آثار في كل حجم الإنتاج القومي وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروعها وتطلعاته.

الميزانية العامة تؤثر في القطاعات الاقتصادية، فغالبا ما تستخدم الدولة الميزانية (النفقات والإيرادات) لإشباع الحاجات العامة التي يهدف الاقتصاد إلى تحقيقها.²

فالعلاقة وثيقة بين النشاط المالي للدولة (الميزانية) والأوضاع الاقتصادية بكل ظواهرها من تضخم و انكماش وانتعاش بحيث يصبح المتعذر فصل الميزانية العامة عن خطة اقتصادية وخاصة بعد أن أصبحت الميزانية أداة من أدوات تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية.³

3- من الناحية الاجتماعية:

الميزانية العامة وسيلة للتأثير في الحياة الاجتماعية وتوجيهها، ويظهر ذلك من خلال سياسة إعادة توزيع الدخل الذي تنفقها الحكومة بواسطتها، فالميزانية وجه اجتماعي وهي كمصفاة

¹ دكتور معلم يوسف، محاضرات في المالية العامة، كلية الحقوق، قسم القانون العام سنة الثالثة، جامعة قسنطينة ص13.

² محمد الصغير بعلي، أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، ص90-88.

³ محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، مرجع سبق ذكره، ص 168.

التي يمكن أن تساهم في إقامة العدالة الاجتماعية ولكن لا يمكن الاعتماد على الميزانية العامة وحدها لتحقيق ذلك¹.

4- من الناحية المالية للميزانية العامة:

تظهر الأرقام الميزانية العامة من بجلاء حقيقة المركز المالي الدولة، فالميزانية العامة تفصل تعدد جميع مصادر الإيرادات العامة على الدولة في أثناء السنة المالية كما يوضح في الوقت ذاته النفقات العامة التي يجب على الدولة إنفاقها، من خلال المقارنة لهذه النفقات بتلك الإيرادات يمكن معرفة ما إذا كانت الميزانية في حالة توازن أو اختلال (عجز أو فائض) فضل عن ذلك فائضها توضح ماهية النفقات وأوجه صرفها وماهية الإيرادات ومصادر الحصول عليها، فهي إذا الأداة الرئيسية للتخطيط المالي إذ تحرك عملية التمويل والإنفاق وتؤدي دوراً قواماً في نظام الدولة المالي.

المطلب الثاني: مراحل إعداد الميزانية العامة

1. **مرحلة الإعداد:** المقصود بإعداد الميزانية هو تحضيرها عن طريق وضع تقديرات للنفقات العامة وكذا تقدير ما يلزمها من إيرادات بدقة كاملة حتى لا تفاجئ الإدارة الحكومة أثناء التنفيذ بغير ما توقعت فتحدث آثار سلبية كان يمكن تحاشيها أثناء الإعداد، وإعداد الميزانية من صلاحيات الإدارة العام وهو جوهر عملها لذا فإن السلطة التنفيذية هي التي تتمثل عبء الإعداد لما لها من أجهزة موزعة في البلاد وكذلك لأنها الأقدر على تحديد حاجيات المجتمع وقدرته المالية، وهو أسلوب المعمول به في مختلف دول العالم إلا أن التقديرات من أسفل الهرم إلى قمته حيث تطلق من وحدات والمؤسسات القاعدية إلى أن تتصل إلى الوزارات المختلفة والتي ترفعها بدورها إلى الوزارة المالية التي تقوم بدراساتها للتأكد من صحة التقديرات وسلامة الأسس المبنية عليها، أو نقص في عناصر الإنفاق أو الإيرادات المقترحة ثم تعرضها على السلطة التشريعية التي تتولى مناقشتها وتفحص أوجه الإيرادات وما ينتج عن ذلك من فرض لضرائب جديدة أو إصدار قروض.

2. **مرحلة الاعتماد:** بعد مرحلة الإعداد التي تقوم بها السلطة التنفيذية تأتي مرحلة الاعتماد الإجازة التي تقوم بها السلطة التشريعية حيث يودع لديها مشروع الميزانية بغرض اعتماده وذلك حسب المراحل التالية:

¹ المالية العامة، الفصل الثاني قواعد ومبادئ إعداد الميزانية العامة، ص 167-168.

• بعد إيداع مشروع قانون المرفق بالوثائق الميزانية حبه لدى مكتب رئيس المجلس الشعبي الوطني يقدمه هذا الأخير طبقاً للأنظمة و اللوائح إلى اللجنة المختصة بقطاع المالية والميزانية والتخطيط التي تقوم بمناقشته مع ممثلي الحكومة (وزير المالية) لتختتم أعمالها بتقرير تمهيدي يتضمن الملاحظات والاقتراحات ثم يعرض التقرير على مجلس لمناقشة في جلسات عامة من حيث مدى الالتزام بتنفيذ قانون المالية الساري المفعول وكذا تطبيق السياسة المالية المنتهجة من طرف مختلف القطاعات.

• مرحلة التعديل: تختلف سلطة البرلمان في تعديل قانون الميزانية من بلد لآخر وفي الجزائر فإنه يمكن للنواب والحكومة وأعضاء اللجنة تقديم اقتراحات مكتوبة خاصة بالتعديل أمام اللجنة المختصة ومناقشتها مع الوزير المعني بشرط التنفيذ بأحكام المادة 121 من الدستور التي تنص على ما يلي: (لا يقبل النفقات العمومية إذا كان مرفوق تدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة أو توفير مبالغ مالية في فصل آخر من النفقات العمومية بتساوي على الأقل المبالغ المقترح إنفاقها) ونلاحظ انه يمكن للحكومة الاعتراض على التعديلات المقدمة مما يطرح مشاكل سياسية الدستورية¹.

• مرحلة التصويت: في بعض دول يتم التصويت على الميزانية إلا انه في الجزائر وطبق المادة 70 من قانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية فإن التصويت عن الميزانية يكون بصورة إجمالية خلاف لميزانيات المجموعات المحلية الأصلية التي يتم التصويت عليها بابا وفصل ومادة، وهنا نشير إلى أن التصويت والمصادقة من طرف البرلمان على الميزانية دولة يتم قبل بداية السنة المدنية من طرف البرلمان على ميزانية الدولة يتم قبل بداية السنة المدنية الجديدة ذلك إن الدستور الجزائري قيد لبرلمان بالمصادقة على الميزانية لمدة أقصاها 75 من تاريخ الإيداع للمشروع لدى مجلس، أما في حالة عدم المصادقة في الأجل فإن رئيس الجمهورية يصدر مشروع الحكومة بأمر، وفي حالة ما إذا كان تاريخ مصادقة لا يسمح بتطبيق أحكامه عند أول جانفي فإنه واصل مؤقتا تنفيذ إيرادات ونفقات الميزانية طبقا لشروط التالية:

1. بالنسبة للإيرادات: طبقا والنسب وكيفيان التحصيل المعمول بها في قانون المالية السابق.

¹ الدكتور معلم يوسف، المالية العامة ، مرجع سبق ذكره، ص13-12.

2. بالنسبة للنفقات: في حدود 12/1 من مبلغ المفتوحة للسنة المالية السابقة شهريا لمدة ثلاث سنوات.

3. بالنسبة للاعتمادات الاستثمار: في حدود ربع الحصة المالية المخصصة لكل قطاع ولكل سير.

4. يواصل تنفيذ مشاريع الميزانيات الملحقة والأحكام التشريعية المطبوعة على الحسابات الخاصة للخزينة طبق لأحكام المسيرة لها خلال السنة المالية المنقضية¹.

المبحث الثالث: خصائص ومبادئ وعناصر الميزانية العامة أهم أنواعها

المطلب الأول: خصائص ومبادئ الميزانية العامة

الفرع الأول: خصائص الميزانية العامة

خصائص الميزانية العامة: تتصف الميزانية بعدد من الخصائص والصفات التي تتلخص بكونها تقديرية لإنهاء تتضمن الإجازة بالجباية والإنفاق فضلا عن تحديدها الزمني، والأولية للنفقات على الإيرادات بصورة دقيقة أو شبه دقيقة.

• إن الميزانية صفة تقديرية لإنهاء تحضر لسنة المقبلة وتحضيرها يجرى عادة في أوساط السنة السابقة ولذلك يصعب تحديد ما سوف يبذل من نفقات أو ما سوف يجنى من إيرادات بصورة دقيقة أو شبه دقيقة.

والميزانية صفة تقديرية لكونها تنطوي من جهة على موافقة السلطة التشريعية (البرلمان) على تقدير مجموع النفقات والواردات السنوية، وتنطوي من جهة ثانية على إذن تلك السلطة التنفيذية بالاتفاق في حدود تلك الاعتمادات المقدر.

وحقيقة أن صفة القانونية للميزانية في شكله لكونها مستمدة من السلطة التشريعية لكنها من حيث الموضوع، لا تعتبر قانونا لأن القانون بهذا المعنى ينطوي على قواعد دائمة.

وللميزانية صفة الإجازة بالجباية والإنفاق وذلك أن تصديق السلطة التشريعية على تقديرات النفقات والإيرادات كما وردت في مشروع الميزانية المعدل من قبل السلطة التنفيذية بجباية الموارد والإنفاق على الأعباء العامة.

¹ الدكتور منصور عسو، قانون الميزانية العامة ورهان الحاكمة والمالية الجيدة، دار النشر المغربية، الطبعة الأولى أكتوبر

2017، سنة 2005، ص 817.

• والميزانية صفة التحديد الزمني السنوي وهو وما نعرفه وعموما باسم سنوية الميزانية لأنها توضع عادة لمدة سنة. وبالتالي موافقة السلطة التشريعية عليها تقترن لمدة السنة ذاتها. والباحثون في المالية العامة متفقون على أن هذا التدبير هو تدبير سليم و موافق فصعوبة الميزانية لأكثر من سنة لكان من العسير التنبؤ ولو أن الميزانية وصعب لأقل من سنة لكانت الإيرادات تختلف في كل ميزانية وذلك تبعا لاختلاف المواسم وتباين المحاصيل الزراعية.

• للميزانية صفة إِبْلاء الأولوية للنفقات على الإيرادات: هذه الصفة مرتبطة بالنفقة التقديرية للميزانية، تصبح أولوية النفقات على الإيرادات في مختلف النصوص المرعية الإجراء¹. ويرى الباحثون أن إعطاء الأولوية للنفقات على الإيرادات هو أحد التدابير المتخذة في ظل الفكر المالي التقليدي، ويرون أن تبرير ذلك ناجم عن ضآلة دور دولة، وقيامها بالنفقات الضرورية المحدودة واللازمة لسير المرافق العامة، والتي لا يمكن الاستغناء عنها بينما تتسع سلطة الدولة في الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات

الفرع الثاني: مبادئ الميزانية العامة من أهم مبادئ الميزانية العامة هي²:

• مبدأ السنوية: استهل عسوا مبادئ الميزانية بمبدأ السنوية الذي يقضي بأن تعد الميزانية لفترة زمنية لا تتجاوز السنة، مبررا الاعتبارات التي فرضت تحديد هذه المدة هي سنة مرتبا أيامها كتالي:

1. ضمان الرقابة دورية منتظمة من طرف البرلمان على الحكومة.

2. تغطية السنة للفصول الأربعة.

3. السنة وحدة قياسية معتمدة في العديد من أوجه الحياة الاقتصادية.

4. صعوبة التكهن والتنبؤ بميزانية لمدة أطول من سنة.

والاستثناءات الواردة على مبدأ السنوية نلخصها في اتفاقيات المالية والضمانات التي تمنحها الدولة، للترخيصات في الالتزام مقدما، اعت مادات والالتزام، البرامج المتعددة السنوات وسن أهم استثناءات لمبدأ السنوية هو ترحيل الاعتمادات حيث أنه استثناء من

¹ زواش زهير، محاضرات في المالية العامة قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة قسن طينة 2 عبد الحميد مهري، ص4.

² زواش زهير، مرجع سبق ذكره، ص 4-5.

قاعدة إرجاع الاعتمادات المتبقية في آخر السنة للخزينة العامة، هناك حالات يسمح فيها استعمال الاعتمادات المالية غير المصروفة خلال السنة المالية الموالية وبالتالي تعد هذه الاعتمادات تؤدون بها ضمناً لسنة أخرى، وتتطرق في السياق إلى بعض التقنيات المالية التي اعتبرها مساعدتها على الالتزام بمبدأ السنوية من قبل:

- إمكانية الحكومة في فتح الاعتمادات اللازمة لسير المرافق العامة والقيام بالمهام المنوطة لها في حالة عدم التصويت على قانون المالية العامة.
- إمكانيةها من اللجوء إلى قانون المالي ألتعديلي خلال سنة مالية.
- إمكانيةها من فتح اعتادات جديدة بخصوص المداخل المتأتية من الشركاء الحكومة لمبالغ ثم أداؤها بوجه غير قانوني من الاعتمادات مالية.
- ثم إمكانية وقف تنفيذ نفقات الاستثمار خلال السنة المالية وكل ذلك في حالة عدم ملائمة القانون المالي للمتطلبات والأعباء غير متوقعة التي تواجهه الحكومة خلال السنة المالية¹.
- مبدأ وحدة الميزانية: يعني هذا أن جميع الإيرادات والنفقات تسجل وتقدم في وثيقة واحدة وهي الميزانية والأهداف من ذلك تسهيل وتحديد الفائض أو ال عجز كما يسهل هذا المبدأ الرقابة الممارسة من الوصاية أو الهيئات الرقابية المعينة.
- مبدأ شمولية الميزانية: هذا المبدأ يشبه مبدأ وحدة الميزانية السابق شرحة إن المبدأ غير إن هذا يقضي و يعرض كل الإيرادات وكل النفقات بشكل مفصل ودقيق حسب الأبواب والبنود وال فقرات، دون التعويض بينها، والهدف من ذلك هو تسهيل عمليات الرقابة، شأنه في ذلك شأن مبدأ الوحدة.
- مبدأ الخصوصية الميزانية: هذا مبدأ يتهم بالمبادئ السابقة ويسمح بالرقابة الدقيقة من الوصاية على التنفيذ النفقات العمومية مفروض عليها دراسة هذه النفقات ليس كتكتل خام وإجمالاً بل بالتفصيل الدقيق حسب الأبواب والبنود، وتشكل هذه الأخيرة وحدة ومقارنة الاعتمادات، بعبارة أخرى يمكن القول أن هذا المبدأ بنص على أن اعتادات الميزانية لا تمنح جملة واحدة بل تخصص لكل باب ونص وفقرة².

¹ مكتبة البحوث القانونية سعيد حمدين <http://bi.bliothèque-saldhamdine.mon.com> التوقيت 25 مارس 2022 على الساعة 13:30.

² قانون 84-18 المؤرخ في 07_07_1984 المتعلق بقوانين المالية.

• **مبدأ عدم التخصيص:** المقصود به ألا يخصص نوع معين من الإيرادات لإنفاق حصيد على نوع معين من الأنفاق كما لو خصص إيراد الرسوم الجامعية على تغطية المصروفات الخاصة بالجامعة وتتجه أساليب المالية العامة الحديثة لإنكار مبدأ التخصيص والأخذ بمبدأ عدم التخصيص للأسباب التالية:

1. إذا قلت حصيد الإيراد المخصص ينتج عن ذلك قصور في الخدمة المخصص لها هذا الإيراد. وإذا زاد الإيراد يؤدي إلى إسراف في الإنفاق المخصص له هذا الإيراد.
2. من المفروض أن أوجه الإنفاق العام تحدد طبقاً لدرجة إلحاح الحاجات العامة للمجتمع والعمل كلياً إشباعها طبقاً لدرجة إلحاحها وأن توجه الإيرادات جميعها دون تخصيص لإشباع هذه الحاجات طبقاً لترتيب أو وثقتها.
3. **مبدأ العمومية:** ومعناه أن تتضمن الميزانية العامة قسمين أولهما خاص بالإيرادات العامة وثانيهما خاص بنفقات العامة دون أي رابطة بينهما حيث يبرر استقلال القسمين عن بعضهما مما يسهل مهمة البرلمان فالرقابة الداخلية أثناء مرحلة التنفيذ ونلاحظ أن هذا المبدأ يتعارض مع قاعدة عدم تخفيض الإيرادات والنفقات كما يتعارض مع قاعدة عدم الوحدة.
4. **مبدأ التوازن:** ومعناه أن تتساوى جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة واعتماداً على ذلك فلا تعتبر الميزانية محققة بمبدأ إذا زاد إجمالي النفقات العامة واعتماداً على ذلك فلا تعتبر الميزانية محققة بمبدأ التوازن إذا زاد إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة لأن هذا يعبر عن عجز وكذلك في حالة زيادة الإيرادات عن النفقات مما يعتبر وجود فائض غير مستقل.

إلا إن علماء المالية العامة المحدثين يرون عدم الأخذ بهذا المبدأ يقلون بأنه على الدولة أن تتكيف الحالة الاقتصادية عن طريق إحداث عجز أو فائض ميزانيتها لأجل معالجة هزات الدورة الاقتصادية في الدول رأس مالية كذا تحقيق التنمية عن طريق زيادة النفقات الاستثمارية في دول نامية.¹

¹ محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سابق، صفحة 313.

المطلب الثاني: عناصر الميزانية العامة وأهم أنواعها

الفرع الأول: عناصر الميزانية العامة

1. الإيرادات العامة: تعتبر الإيرادات العامة عنصراً هاماً من عناصر الميزانية العامة وهي توفر التمويل اللازم لتغطية نفقات الدولة، كما أنها أصبحت تستخدم في العصر الحديث كأداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي¹.

ويقصد بالإيرادات مجموع المداخل أو الموارد التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي وقد ورد ذكرها في المادة 11 من قانون رقم 17/48 تتضمن موارد الميزانية العامة للدولة:

- الإيرادات ذات طابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات والأتاوى.
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا فوائد الميزانية عنها.
- مختلف حاصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانون.
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التسريع المعمول به.

أنواع الإيرادات العامة: نصف الإيرادات العامة وفق المعايير مختلفة على النمو التالي:

- إيرادات أملاك الدولة (الدومين): وهي ممتلكات الدولة أي كانت طبيعتها عقارية أو منقولة وتنقسم ممتلكات الدولة إلى قسمين:

1- الدومين العام: إن إيرادات الدومين العام تكاد تكون رمزية لأن القاعدة في الدومين العام في مجانية الانتفاع به إلا أنه في بعض الأحيان قد تفرض مبالغ رمزية لدخول بعض

¹ عادل فلبج العلي ، مالية الدولة ، دار زهران لنشر والتوزيع ، طبعة الأولى ، عمان 2012 ، صفحة 197.

الحدائق والمتاحف، والهدف من هذه المبالغ في معظم الأحيان تنظيم الانتفاع بها وليس بغرض الحصول على أرباح.

2- الدومين الخاص: يعتبر الدومين الخاص مصدرا لمعظم الإيرادات ويخضع لأحكام القانون الخاص (خاصة أحكام ملكية في القانون المدني) ويمكن تقسيم الدومين الخاص إلى ثلاث أقسام:

- الدومين العقاري مثل ملكية الأراضي - عائدات البترول والمناجم والمخاطر.
 - الدومين المالي مثل أسهم والسندات.
 - الدومين التجاري والصناعي مثل منشآت تجارية وصناعية.
- حيث تملكهم الدولة ملكية عامة مطلقة.

2- الضرائب والرسوم:

1- الضرائب: وهي مورد مالي عام تقتطعه الدولة من أشخاص جبرا بغرض استخدامه لتحقيق الأهداف العامة ويتم تحصيل الضرائب بناء على قوانين محددة تبين شكل الضريبة نوعها سعرها وكيفية تسديدها لتحصيل ومواعيد السداد دون إن يكون لرضا الأفراد دخل في ذلك¹.

2- الرسوم: هي مورد مالي تحصل عليه الدولة ممن يكون في حاجة إلى خدمة خاصة وتتفرد الدولة بأدائها (تحصيلها) كرسوم القضائية التي يدفعها من يطلب من الدولة إظهار حقه عن طريق القضاء والرسوم تسير سيارة لمن يطلب من الدولة الانتفاع بتسيير سيارته في الطرق العامة إضافة إلى أن الرسوم تعتبر إيرادات عامة للدولة يستعملها أيضا كوسيلة من وسائل التوجيه الدولة لتحقيق أهداف الاقتصادية واجتماعية.

3- القروض العامة: تستعين الدولة في سبيل تغطية النفقات العامة بمصادر متعددة من الإيرادات العامة العادية ولكن إذا لم تكن هذه المصادر فالدولة تلجأ لمصادر أخرى غير عادية ومرسلة أساسا في قروض العامة.

4- الإصدار النقدي الجديد: الإصدار النقدي الجديد هو أيضا مصدر من مصادر غير العادية لتمويل الدولة، حيث تقوم الدولة بإصدار كمية جديدة من النقود غير مناسب لتمويل

¹ المادة 1 من قانون رقم: 84-17 المؤرخ في يوليو 1984 ج ر عدد: 28، الصادرة في 10 يوليو 1984.

العجز الميزانية في الدول النامية لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي لديها، مما يؤدي إلى حدوث آثار سلبية مثل التضخم وهي آثار تؤدي بالضرر بالتنمية الاقتصادية¹.

5- نفقات الميزانية العامة: لقد تعددت تعاريف النفقات العامة ومنها:

1- تعرف النفقة العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم السلطة العمومية بصرفها (الحكومة أو الهيئات المحلية)، أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة².

2- النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات و الإدارات العامة مبلغا معيناً بغرض سد إحدى الحاجات العامة.

أسباب تزايد النفقات العامة:

• أسباب الظاهرية:

✓ تدهور قيمة النقد.

✓ اختلاف طرق المحاسبة.

✓ اتساع مساحة الإقليم وزيادة عدد السكان³.

• الأسباب الحقيقية:

✓ الأسباب السياسية: مثل زيادة في عدد الأحزاب وزيادة النفقات العامة وذلك من خلال المبالغ التي تقدمها الدولة لهذه الأحزاب في الحملات الانتخابية.

✓ الأسباب الاقتصادية: مثل زيادة النفقات الاقتصادية العامة الظاهرة عديدة وهي تطور حجم الدخل القومي، تعاظم دور دولة في اقتصاد وتنافس الدولي في المجال الاقتصادي.

✓ الأسباب المالية: سهولة لجوء الدولة إلى القروض خاصة الداخلية، بما لها من امتيازات للسلطة العامة لكن مثل هذه المصادر من شأنه إن يصبح عائقا رئيسا في وجه التنمية

¹ المادة (31) من مرسوم التنفيذي رقم 91-313 المؤرخ في 7 سبتمبر 1991، يحدد إجراءات المحاسبة التي يمكنها الأمرين بالصرف والمحاسبون العموميون وكيفيةها ومحتواها.

25 بساعد علي ، المالية العامة ، ديسمبر 1992 ، صفحة 36.

³ نسيمه مرزوقي ، دور خزينة الولاية في تحقيق توازن الميزانية العامة دراسة حالة (خزينة الولاية ام البواقي) ، مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، سنة 2018-2017 ، صفحة 10.

بسبب زيادة كبيرة في العبء الناجم عن خدمة الدين، وزيادة عن ذلك ما ينجر عن هذا النوع من التمويل من استنزاف جزء كبير من الموارد تحميل الأجيال القادمة أعباء ذلك¹.
✓ أسباب إدارية: مثل تضخم الجهاز الإداري بما ازدياد هيئاته ومؤسساته وارتفاع عدد الموظفين والعاملين به.

✓ أسباب اجتماعية: مثل توفير السكنات الاجتماعية وتقديم منح لذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها من إعانات.

✓ أسباب العسكرية: تعتبر الأسباب العسكرية الناتجة عن حروب تصاعد موجات التوترات زادا لتهافت على حربية للدفاع عن نفسها².

الأعوان المكلفون بتنفيذ الميزانية: تستند مهمة تنفيذ العمليات المالية للدولة إلى عدة أعوان، يختص كل منهم في مهام وسلطات محددة القانون ويمكن التمييز بين هذه الأصناف كالتالي:
A. الأمر بالصرف: يعتبر أمراء بصرف العمومي كل شخص له صفة باسم الدولة أو المجموعة المحلية أو هيئة عمومية في إبرام وتصفية الديون أو مؤول سواء بالتعيين بتنفيذ عملية الالتزام والتصفية والأمر بالصرف، ويكون معتمدا لدى المحاسب العمومي من أجل إنجاز عمليات تحصيل الإيرادات وتسديد النفقات.³

وقد صنف الأمرون بالصرف إلى:

• **الأمرون بالصرف الرئيسيون أو الابتدائيون:** هم الأشخاص الذين منحت لهم مبادرة الصلاحيات تنفيذ الميزانية، والذين هم على رأس الشخص المعنوي العمومي، وذلك بتحديد الإيرادات ونفقات الميزانية.

• **الأمرون بالصرف الثانويون:** هم الأشخاص الذين يباشرون هذه المهمة بصفتهم رؤساء مصالح غير ممرضة وينجزون عمليات الميزانية في حدود مجال اختصاصهم وفي إطار الإقليم الذي عينوا فيه بتفويض من وزير الذي يعتبر أمر بالصرف رئيسي.

¹ بيدري محمود ، العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامع وهران ، سنة 2014 ، صفحة 69.

² نسيم مرزوقي ، مرجع سبق ذكره. صفحة 17.

³ المادة (23) من القانون رقم 19-21 ج ر عدد: 35، الصادرة في 15 أوت 1990 ، المتعلقة بالمحاسبة العمومية.

- الأمرين بالصرف الوحيون: وهي صفة يختص بها الوالي عند تنفيذ عمليات التجهيز العمومي غير مركز.
- الأمرين بالصرف المؤقتون أو الممثلون: هم الأشخاص الذين يمنح لهم تفويض السلطة أو تفويضا لاعتماد من طرف الأمر بالصرف الرئيسي.
- B. المحاسب العمومي:** هو كل شخص بعين بصفة قانونية لقيام بتحصيل الإيرادات ودفق النفقات وضمان حراسة الأموال أو السندات أو القيم والمواد المكلفة بها وحفظها¹.
- وقد صنف الحاسبون العموميون إلى:
 - المحاسبون الرئيسيون: وهم المحاسبون الذين يكونون مكلفون بإجراء القيد النهائي في سجلات المحاسبة للعمليات المالية للدولة، حيث يقومون بإعداد حساب التسيير الذي يخضع لمراقبة مجلس المحاسب.
 - المحاسبون الثانويون: هم الذين يتولى جميع عملياتهم محاسب الرئيسي وهم قابضو الضرائب أمناء ضرائب خزينة ما بين البلديات، أمناء ضرائب المراكز الاستشفائية الجامعية، أمناء ضرائب القطاع الصحي، قابضو أملاك الدولة، قابضو الجمارك، محافظو الرهون².
 - المحاسبون المخصصون: هم المخولون بأن يقيدوا نهائيا في كتابتهم الحسابية العمليات المأمور بها من صندوقهم والتي يحاسبون عليها أمام مجلس المحاسبة.
 - المحاسبون المفوضون: وهم الذين ينقدون العمليات لحساب المحاسبين المخصصين. ويعتبر محاسب العمومي مسئولا شخصيا و ماليا عن العمليات الموكلة إليه³.
- C. المراقب المالي:** هو هيئة تابعة لوزارة المالية، حيث يعين وزير المالية المراقبين الماليين والمراقبين الماليين المساعدين لهم.
- ومهمة المراقب المالي تتمثل أساسا في وضع التأشير على الوثائق المخصصة لدفق النفقات فقد ورد في القانون انه تخضع القرارات المتضمنة التزاما بالنفقات سبعا قبل التوقيع عليها لتأشير المراقب المالي والمبنية على ما يلي:

¹ المادة (26) من قانون رقم 19-21 ج ر عدد: 35، الصادر في 15 اوت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية.

² المادة (28) من قانون رقم 90-21 ج ر عدد: 35 في 15 اوت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية.

³ المادة (4) من مرسوم التنفيذي رقم 92-414، المؤرخ في : 14 نوفمبر 1982، المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي

تلتزم بها.

- الجداول الاسمية التي تعد قفل كل سنة مالية.
- الجداول الأصلية الأولية التي تعد في بداية السنة الأصلية المعدلة التي تطرأ أثناء السنة المالية¹.

الفرع الثاني: أنواع الميزانية العامة

للميزانية العامة عدة أنواع حسب القانون الجزائري:

- (1) الميزانية العامة: هي وثيقة إجازة تسمح للأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين بتسيير المصالح العامة التي يشرفون عليها.
- (2) الميزانيات الملحقة: هي منفصلة على الميزانية السابقة ولكن غير مستقلة عليها (مرافقة لها تخضع لنفس الإجراءات) وهي خاصة بالمرافق العمومية ذات الطابع صناعي أو تجاري يسمح له بإدارة أمواله بشكل منفصل عن الميزانية العامة حيث تشمل الإيرادات الخاصة بهذا المرفق (تساهم فيه الدولة في حالات خاصة).
- (3) الميزانية المستقلة: هي كل الميزانيات المصالح العمومية و الهيئات المحلية و المؤسسات العمومية التي تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة أي تستقل بإيراداتها و نفقاتها وتحمل أي عجز يصيبها وتحفظ الفائض إن وجد مثل ميزانية الجماعات المحلية.
- (4) الميزانية غير عادية: هي تلك الميزانيات التي توضع بصفة مؤقتة استثنائية في ظل ظروف غير عادية حيث تمول بموارد غير عادية وهذا من أجل إعطاء الصورة الحقيقية ومقارنتها بالسنوات الأخرى، كنفقات الحروب والكوارث الطبيعية والمشاريع الضخمة للاستغلال العمومية.
- (5) الحسابات الخاصة للخزينة: هي عبارة عن حسابات خارج الميزانية تنشأ بموجب قانون المالية السنوي المقرر.
- (6) الميزانية الأولية: هي عبارة عن وثيقة سبق السنة المالية يقوم بإعدادها المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والتي تساعد في إعداد الميزانية العامة.

¹ المادة (5) (6) (7) من مرسوم التنفيذي رقم 92-26 مؤرخ في : 13 يناير 1992، يتعلق بالحسابات الجارية البريدية الخاصة بالمحاسبين العموميين الوكلاء الإداريين.

(7) الميزانية الإضافية: هي الميزانية التي تسمح بتعديل النفقات والإيرادات خلال السنة المالية تبعا لنتائج السنة المالي السابقة.

خلاصة الفصل:

وفي خلاصة القول نستنتج أن الميزانية هي عبارة عن وثيقة تقديرية للإيرادات والنفقات العامة للدولة وكذلك تعكس السياسات المالية المنتهجة في الدولة، كما تعرفنا على أهم أهداف الميزانية التي تسعى الدولة لتحقيقها بشكل عادل ومدى أهميتها لدى الدولة، وكذلك حولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على أهم مبادئ وأنواع وعناصر الميزانية العامة وأهم مراحل إعداد الميزانية لدولة.

وفي الأخير نستنتج أن موضوع الميزانية العامة هو موضوع متشعب نظرا لأهميتها في تحقيق الأهداف المرسومة لأي دولة في المجال الاقتصادي. كما نرى أن موضوع الميزانية محور اهتمام العلماء والباحثين في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي إلى غير ذلك من المجالات وهدفهم الوحيد هو تحقيق الأهداف المرسومة في توزيع النفقات عبر كافة قطاعات الدولة وتحصيل الإيرادات العامة للدولة بشكل عادل، والوصول إلى نتائج دقيقة وحقيقية ومرضية في اتخاذ قرارات جد مغيريه لصالح الدولة والشعب لوضع الخطط المستقبلية الأفضل.

الفصل الثاني:

التحليل في المركبات الأساسية للميزانية الجزائر

(2008-2022)

تمهيد:

يهدف هذا التحليل إلى تخفيض البيانات أو تبسيط هيكل الظاهرة أي تبسيط عرض وتمثيل الظاهرة محل الدراسة كلما أمكن ذلك دون المساس بالمعلومات الهامة على أمل أن يؤدي ذلك إلى تسهيل فهم الظاهرة. إن تحليل المركبات الرئيسية يستند إلى إيجاد الجذور المميزة والمتجهات المميزة لمصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للمتغيرات التوضيحية، أو إيجاد الجذور المميزة والمتجهات المميزة لمصفوفة الارتباطات ن وهذا يعتمد على طبيعة البيانات فإذا كانت وحدت القياس متشابهة نستخدم مصفوفة التباينات أو مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التوضيحية، أما إذا كانت وحدات القياس مختلفة فيمكننا استخدام مصفوفة الارتباطات.

المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل في المركبات الأساسية:

المطلب الأول: النشأة التاريخية للتحليل في المركبات الأساسية:

تم اختراع تحليل المركبات الأساسية عام 1901 من قبل كارل بيرسون منظر اختبار كاي تربيع اختبار χ^2 . المولود يوم 27 مارس 1857 في لندن، وتوفي في 27 أبريل 1936، درس في جامعة هايدلبرج وكلية لندن الجامعية وكلية الملك في لندن وكلية كينج واشتغل في مجال علم الأحياء وإحصاء والإحصاء الرياضي، وكان موظف في كلية الملك في لندن وكلية لندن الجامعية وكلية جري شام.

حاول تعميم مبادئ وروح نظرية عزم القصور الذاتي المستعملة في الميكانيكا، حاول بيرسون آنذاك تعميم أعماله في مجالي الانحدار والارتباط، ليس لتفسير متغير بأخر بل لوصف البيانات وتلخيصها.¹

في عام 1930 طور الاقتصادي والإحصائي الأمريكي هارولد هوت لين الطريقة في إطار تعقيد نظري شمل طرق التحليل العاملي Factoriel analysais التي انبثقت من طريقة تحليل المركبات الأساسية. كانا كبر عائقا مامتنيزيا لطريقة هو الكم الهائل من الحسابات المعقدة التي تستهلكها والتي لم تكن إمكانيات الحساب الأولي المتوفرة في النصف الأول من القرن العشرين تسمح بها خصوصا على مستوى تقطير المصفوفات وحساب المتجهات الذاتية لمصفوفة التغير وهي عمليات حاسمة في تحليل المركبات الأساسية.² ابتداء من الستينات، ومع تطور الحساب الآلي كبرت شعبية الطريقة وباقي طرق التحليل العاملي، في مجتمع الإحصائيين، بل وتم تبنيها من طرف مجالات معرفية متنوعة كالإقتصاد وعلم الاجتماع والمعلومات (المعالجة الرقمية، ضغط البيانات،).³

¹مقالة كارل بيرسون، To Systems of points in space on limes and planes of closes fit. (كيفية إيجاد امثل المستقيمت والمستويات المقاربة لمنظومة نقط في الفضاء)، نشر في 1901، في philos official magazine من موقع قسم الإحصاء الصحي للجامعة الطبية العسكرية بشنغهاي، الصين.

²analyse des donnees:histoire, bilan, projets, perspective, مراسلة للإحصائي الفرنسي جان بول بنزكري موجهة لعالم الاجتماع بيتر بورديو.

³دراسة من موقع وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، تستعمل تحليل المكونات الرئيسية في نمذجة متغيرات مفسرة للظرفية الاقتصادية المغربية.

المطلب الثاني: تعريف التحليل في المركبات الأساسية:

تحليل العنصر الرئيسي أو التحليل عبر المركبات الأساسية (analysais principal component) هي عملية رياضية تنتمي إلى شعبة تحليل البيانات، والتي لم تتمثل في تحويل عدد من المتغيرات المترابطة إلى عدد اقل من المتغيرات غير المترابطة المتغيرات الناتجة عن عملية التحويل تسمى بالمركبات أو المكونات أو المحاور الرئيسية. القيمة المضافة للعملية هي تسهيل تأويل المعطيات المعقدة، عبر تمكين الباحث والإحصائي من تحقيق امثل توافق بين التقليل من عدد المتغيرات الواصفة للمعطيات وفقدان المعلومة الأصلية (التباين) الناتج عن اختزال الأبعاد الأصلية¹.

استعملت هذه الطريقة لأول مرة من طرف Karl Pearson سنة 1901، وأول من ضمها إلى الإحصاء الرياضي هو Harold Hotline سنة 1933²، غير أنها لم تصبح واسعة الاستعمال إلا في التسعينات وذلك لظهور الحاسوب والبرامج الإحصائية التي سهلت العمل بهذه التقنية.

كما يعد التحليل في المركبات الأساسية احد تقنيات تحليل البيانات وأحد طرق التحليل العاملي التي تختص في اختزال الجداول ذات الأبعاد الكبيرة ، أي اختزال عدد كبير من المتغيرات الخام إلى عدد اقل من المتغيرات الجديدة والمعروف بالمركبات ، والذي يكون عادة عددها اقل بكثير من المتغيرات الخام (الأصلية). على خلاف تحليل الانحدار أو تحليل التباين التي يعتبر متغير واحد تابع والبقية مستقلة فإن التحليل في مكونات أساسية كل متغير يقارن ببقية المتغيرات³.

يعتمد التحليل في المركبات الأساسية على إيجاد الجذور المميزة والمتجهات المميزة لمصفوفة التباين والتباين المشترك للمتغيرات التوضيحية، أو إيجاد الجذور الميزة لمصفوفة الارتباط، وهذا يعتمد على طبيعة البيانات فإذا كانت وحدات القياس متشابهة نستخدم

¹انظر الموقع: <http://ar.orgm:wikipedia> ^ wiki

²صواليلي صدر الدين، تحليل المعطيات، دار هومة، الجزائر، ص 17

³Manu carricano, fanny poujol, lanalyse des donnees avec SPss, pearson ducation, paris, France, p54

الفصل الثاني: التحليل في المركبات الأساسية للميزانية (2008-2022)

مصفوفة التباينات أو مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التوضيحية ، أما إذا كانت وحدات القياس مختلفة فيمكننا استخدام مصفوفة الارتباطات.

المبحث الثاني: أهم مراحل تطور الميزانية في الجزائر وقوانين ضبطها:

المطلب الأول: مراحل تطور الميزانية في الجزائر:

لقد مرت الجزائر بمراحل متعددة من سنة 1830 إلى غاية صدور القانون في 7 يوليو 1959 الذي نص على تطبيق على ميزانية الجزائر القواعد التي تضمنها الأمر الصادر في 2 يناير 1959 المتعلق بقوانين المالية.

بدأت المرحلة الأولى سنة 1830 حيث كانت مبادئ الشريعة الإسلامية هي المطبقة، فلم تستدعي الحاجة لوجود ميزانية خاصة. في حين تميزت مرحلة ما بين 1834-1845 بعدم الاستقرار والفرغ القانوني لانعدام النصوص القانونية المتعلقة بطرق الإنفاق والتحصيل. وأمام تلك الأوضاع ولمواجهة النفقات العسكرية والمدينة، كان من الضروري على فرنسا أن تعد الميزانية خاصة بالجزائر، ومن ثم تم إعداد ميزانيتين سنة 1963، الأولى تسمى بالميزانية العسكرية وأدمجت فيها النفقات العسكرية، و الثانية خاصة بالهيئة المحلية التي تضمنت بدورها نفقات مدينة. من خلال هذه الازدواجية، اتضح تفوق وهيمنة وزير الحربية في تميزت مرحلة ما بين 1834-1839 بإحداث بمقتضى الأمر الملكي الصادر في يوليو 1834 منصب المحافظ العام لممتلكات فرنسا في شمال إفريقيا، ليقوم بإعداد الميزانيتين، ثم يتولى عمليات التنفيذ وإعداد الحسابات، إلى جانب إحداث مجلس الإدارة يتولى تحضير جدول الأعمال لتقديمه للمحافظ أو الوزير من جهة ودراسة ومناقشة مشاريع القوانين المتعلقة بالرسوم الجمركية و مشروع الميزانية من جهة أخرى.

استمر العمل حتى سنة 1838 حيث تم تأكيد على ضرورة وضع ميزانية عامة واحدة تضم كل الإيرادات والنفقات. بذلك صدر أمر في 1839-08-21 ينظم المحاسبة الجزائرية: نفقات الميزانية العامة للمصالح الاستعمارية و الإيرادات التي تستفيد منها المقاطعات المستعمرة، ومن جهة أخرى مبالغ نفقات الخزينة التي تتدرج في ميزانية فرنسا¹.

لقد كانت الحرب الخاصة ومقاومة الأمير عبد القادر من بين العوامل التي ساهمت في زيادة النفقات، نتيجة المطالبة باعت مادات إضافية من قبل المحافظ العام بسبب عدم كفاية واستنفاد اعت مادات ميزانية المقاطعات المستعمرة، الأمر الذي استوجب القيام بإصلاحات

¹ زينوش رحمة، الميزانية العامة للدولة في الجزائر، رسالة الدكتوراه، تخصص قانون، كلية الحقوق ' جامعة مولود معمري تيزي وزو، في 15 مارس 2011.

امتدت ما بين 1845-1870 حيث كانت الميزانية تدرج ضمن مصالح وزارة الحرب، ثم أدمجت فيها بعد في ميزانية مصالح وزارة الجزائر¹ وبمقتضى الأمر الصادر في 1845-1870 وإيرادات المقاطعات في ميزانية وحدة.

وأصبحت الجزائر ما بين مرحلة 1881-1900 تضم محافظات فرنسية، وليست لها شخصية معنوية ولا استقلال مالي، ومن ثم لا جدوى لأن يكون لها ميزانية خاصة، أمام مساوئ ذلك النظام أصبحت فكرة تمكين الجزائر من استغلال ثرواتها في مجالات الحيوية من الأمور الضرورية التي أثرت عدة مرات في سنة 1869 من قبل ARMAND BEHIC، وفيما بعد سنة 1887، وكانت من بين الاقتراحات التي تم تقديم بها TIMAN، الذي أعد مشروع ميزانية الجزائر الذي سمح لها لمواجهة المشاريع الكبرى، وتغطية وسد نفقات بعض المنشآت الهامة، وبذلك كانت الميزانية ملحقة بميزانية فرنسا².

لقد كان لتلك الاقتراحات معارضة شديدة من قبل البرلمان لأن احتكام الجزائر على ميزانية خاصة يعد لمبدأ الوحدة، الأمر الذي دفع بغرفة النواب سنة 1896 بتقديم طلب للحكومة بهدف القيام بإصلاحات إدارية، مما أسفر إلى العودة إلى نظام القديم المتمثل في قيام المحافظ العام بتحضير ميزانية الجزائر بعد أخذ رأي المجلس الأعلى ثم إرسالها إلى وزير الداخلية، قصد إدماجها في ميزانية مصالحه، ثم بعد ذلك تليها مرحلة مراسيم الانضمام التي سمحت بإحداث المندوبات المالية الجزائرية، تبدى رأيها بشأن الميزانية، مما يؤدي إلى تمتعها بالاستقلال المالي، ومن ثم السياسي، الأمر الذي يشكل خطرا على فرنسا. مما يعني وجود احتمالين: أن يكون للجزائر ميزانية خاصة وشاملة والإيرادات التي يعود جزء منها لفرنسا، وأما ميزانية خاصة بالجزائر وشاملة لمبالغ والنفقات والإيرادات، دون تجزئة. واستقرت غرفة النواب في شهر مارس 1900 على الأخذ بالاقتراح الثاني، وبصدور قانون 1900-12-19 أصبحت الجزائر تتمتع باستقلال مالي، مما يعني لها ميزانية خاصة بها.

على الرغم من ذلك إلا أن الطابع الاستعماري كان يطغى على الميزانية، التي كانت تعد من قبل المحافظ العام تحت سلطة وإشراف وزير الداخلية المالية، اسمر الوضع إلى

¹ دنيدي يحي، المالية العمومية، دار الخلدونية، الجزائر، سنة 2010، ص44.

² دنيدي يحي، لمالية العمومية، مرجع سبق ذكره، ص4.

التحليل في المركبات الأساسية للميزانية الجزائرية (2008_2022)

غاية 1947. ثم فيها بعد قسمت إلى قسمين، ميزانية عادية وميزانية استثنائية. كما أنه وبمقتضى المرسوم الصادر في 1950.

وأصبحت الميزانية الأساسية تضم كل النفقات والإيرادات، إلى جانب وجود الميزانيات الملحقة. والحسابات الخاصة للخزينة العمومية.

تميزت مرحلة بين 1955-1956 بتقليص ميزانية الجزائر نظرا للتفرقة الموجودة بين ميزانية الجزائر من جهة وميزانية الصحراء من جهة أخرى. هناك جملة من التغيرات التي حدثت خاصة بصدور القانون لسن 1959 الذي يقضي بتطبيق على ميزانية الجزائر نفس القواعد المطبقة على ميزانية فرنسا. الذي كان بمثابة المرجع الأساسي لبناء المنظومة المالية، خاصة القانون رقم 17/84 الذي صدر في ظروف سياسية واقتصادية خاصة، وسمى بقانون الإطار LOISCADRE عوضا عن القانون العضوي لعدم اكتمال التنظيم المؤسساتي للدولة، وعدم وجود مجلس دستوري وغرفة ثانية للبرلمان.¹

بالرجوع إلى الأمر صادر في الثاني من شهر يناير 1959 المتعلق بقوانين المالية يتجلى بوضوح الفرق الموجود بين الميزانية وقانون المالية الذي يحتل المرتبة الأولى نظرا لاعتباره الوثيقة المالية الهامة، في حين أن الميزانية الشاملة لمجمل الإيرادات العمومية والنفقات العمومية، ماهي إلا حساب من بين مختلف حسابات قانون المالية، ومن ثم يصعب الفصل بينهما، الأمر الذي يؤدي الخلط بينهما كما نصت المادة الأولى على أن تحديد طبيعة ومبلغ الإيرادات والأعباء العامة يتم في إطار تحقيق التوازن الاقتصادي.

والمالي، في حين أن المادة الثانية من القانون العضوي لسنة 2001 نصت على قوانين المالية التي تحدد طبيعة و حجم أعباء الدولة والإيرادات العمومية إلى جانب التوازن المالي المترتب عن ذلك. ومن ثم يكون هذا القانون قد أحدث تغييرا جذريا في المجال المالي، حيث جاء بقواعد مالية من جهة، و تلك الخاصة بالتشريع الضريبي من جهة أخرى، وخصص بابا واحدا للحسابات العامة.²

¹Décret N°50/1413 du 13 Novembre 1950 portant règlement d'administration publique relatif au régime financier de l'Algérie.

² المادة 5 من القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية.

مما لا شك فيه أن المشاكل التي تطرحها عملية تسيير الأموال العامة من وتنعكس على شأنها أن تؤثر وتنعكس على الأوضاع الاقتصادية، وتحقق الأهداف العامة، من خلال القيام والإشراف على مختلف العمليات، لأن العبرة ليست بالسعي وراء الحصول على أكبر حجم من الضرائب، مما يؤدي إلى سوء الاستعمال والاستغلال، وإنما لمحاولة إيجاد وبحث واختيار أفضل السبل لعملية التوجيه قصد ضمان تحقيق السياسة العامة، الأمر الذي يتطلب تداخل وتفاعل العديد من العوامل الاقتصادية و السياسية والاجتماعية من اجل الوصول إلى النتائج المرغوبة وتجنب النتائج السيئة التي تؤثر على الاقتصاد بأكمله.

يعتبر القانون رقم 17/84 الوثيقة الأساسية في المجال المالي، إلى جانب النصوص المعدلة له، الذي حدد مضمون قانون المالية وإشكاله، وميزة عن الميزانية باعتبارها وثيقة وإدارية، إلى جانب تحديد القواعد المطبقة على الميزانية، وكيفية فتح الحسابات الخاصة، إلى جانب تسيير الميزانيات المستقلة وطرق منح الاعتمادات الإضافية و اجراءاتها.¹

المطلب الثاني: قوانين ضبط الميزانية في الجزائر:

قوانين ضبط الميزانية في الجزائر:

- قانون ضبط الميزانية: يقصد بقانون ضبط الميزانية تلك الوثيقة التي يثبت بمقتضاه تنفيذ قانون المالية، وعند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية والمعدلة لكل سنة مالية².

اختلف الفقهاء حول تحديد تاريخ ظهور قانون ضبط الميزانية، منهم من أرجعه إلى نصوص القانونية خاصة منها قانون المالية الفرنسي الصادر في 1817-03-25، حيث نصت المادة 151 منه على إلزامية توضيح أوجه الإنفاق والتحصيل من خلال تقديم الحسابات للمراقبة في حين أرجعه البعض الآخر إلى الأمر الصادر في 14-09-1822 خاصة المادة 22 منه التي نصت على اختصاص المجلس المحاسبة

لممارسة عملية الرقابة قصد التحقق من مدى صحة وسلامة الحسابات العامة من معرفة نشاط الدولة خلال فترة معينة، إلى جانب الأهداف التي يسعى لتحقيقها ويمكن إجمالي فيما يلي:

¹GOUTAL-ARNALValérie, Rigueur, transparence et control : La politique du marquis63

d'AUDIFFRET, en matière de computability publique, R.F.F.P. N°86, 2004, p. 42

² المادة 5 من القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية

1- قانون ضبط الميزانية وثيقة أساسية وهامة:

تمكن هذه الوثيقة أعضاء البرلمان من الاطلاع ومعرفة والتحصيل استناد للبيانات والمعلومات المالية و مختلف المستندات والوثائق المالية والمحاسبية.

2- قانون ضبط الميزانية وسيلة وأداة رقابية:

حيث يستعمله البرلمان لمراقبة طرق الإنفاق من خلال القيام بالعمليات التحليلية و التقييمية للنتائج التي تم تحقيقها. كما يسمح ويسهل عملية مناقشة قانون المالية للسنة المقبلة¹.

3- قانون ضبط الميزانية أداة محاسبية لمراقبة التنفيذ:

إلى جانب كونه وثيقة مكتوبة، ووسيلة فعالة التي يملكها البرلمان لمعرفة الطرق الإنفاق والتحصيل، فهي تعد آلية محاسبية لمراقبة الأداء عن طريق القيام بدراسة وفحص البيانات المالية بهدف التحقق من مدى صحة وسلامة الحسابات ومطابقة عملية التنفيذ الاعتمادات المرخص بها،² مما يكشف عن الثغرات والنقائص، ويعطى رؤية صادقة عن التنفيذ، إلى جانب تحقيق التوازن المالي.

يعتبر قانون ضبط الميزانية من بين العناصر الأساسية في التشريع المالي وقاعدة هامة لإعداد قوانين المالية اللاحقة، بحيث يسمح للبرلمان بتقييم نتائج التنفيذ الفعلي، عن طريق إجراء المقارنة، بذلك فهو و وسيلة رقابية فعالة تمنح للبرلمان،³ حتى أنه سمي بقوانين الحسابات، lois des comptes وترجع جذوره (قانون ضبط الميزانية) إلى تطور العنصرين المرتبطين و هما قانون المالية و الميزانية، فالميزانية بالمعنى الحقيقي ظهرت في فرنسا ابتداء من 1814، حيث أصبح البرلمان الجهاز الذي يملك حق الترخيص للإيرادات

¹GOUTAL-ARNALValérie, Rigueur, transparence et contrôle : La politique du marquis d'AUDIFFRET, en matière de computability publique, R.F.F.P. N°86, 2004, p. 42

² HARRAKAT Mohamed, finances publiques ..., op cit, p.83

³ BOUVIER Michel, novel governance et philosophies de la loi organique du 1/08/2001 : Aux frontières du reel et de l'utopie, R.F.F.P., N°86, 2004, pap .201-202 ; MEKHANTAR Joël, finances publiques..., op cit, p.29

والنفقات العمومية، حتى قيل عنه بأنه سيد الميزانية.¹

Le parlement est maitre du budget لكن تطورات التي حدثت في المالية العامة أدت إلى توزيع الاختصاصات بين كل من الحكومة التي تلتزم بالقيام بعملية التقدير، والتحضير والتنفيذ، والبرلمان الذي له سلطة اتخاذ قرار الترخيص يعد إجراء تشريعيا في حين إن التنفيذ يعد إدارة، و من بين العناصر الهامة المكونة للوظيفة الإدارية. لقد حرصت فرنسا على احترام هذا النوع من القوانين على الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية والتاريخية الصعبة التي مرت بها، و أدت بها إلى التأخير لتقديم قوانين المالية المتعلقة بسنوات عديدة.

نظرا لأهمية قانون ضبط الميزانية، لكونه الأداة و الوسيلة التي يمكن من خلالها معرفة مدى فعالية وفعالية الرقابة البرلمانية، لذلك كان من المطالب التي ألح عليها النواب مرارا وتم تجسيدها بصدور القانون العضوي في 1-08-2001 المتعلق بقوانين المالية² الذي كان نتيجة كفاح طويل حول مراقبة الأموال العامة، من خلال العمليات التقييمية لما تم تنفيذه والذي أحدث تغييرا جذريا في المجال المالي، خاصة بعد تعزيز دور البرلمان، ومن ثم أصبحت الوثيقة الأساسية وهي بمثابة الدستور المالي التي ترفق بتقرير عن الفعالية والنتائج المحققة،³ وتغير الوضع وانصب الاهتمام على مدى تحقيق الفعالية، بعدما كان ينظر إلى الوسائل و الآليات التي تكفل تحقيق حسن تسيير الأموال العمومية. فنصت المادة 46 القانون العضوي لسنة 2001 على ضرورة إيداع وتوزيع قانون ضبط الميزانية، وتقرير سلطة مجلس المحاسبة بسلامة و صحة الحسابات قبل أول جوان الموالي لتنفيذ الميزانية، نظرا لكون العملية شاملة حيث تمت لمراقبة المحاسبين العموميين و الأمرين بالصرف، ويمكن تشبيهها بتلك المهمة التي يتولاها محافظو الحسابات على مستوى الشركات التجارية خلافا لما كان معمولا به في ظل الأمر لسنة 1959 المتعلق بقوانين المالية (وهو قبل 31

¹T. BOUARA, la loi de finance ..., op cit, p 8¹

² حددت فترة انتقالية خمسة سنوات لتطبيق القواعد القانوني من ثم تطبق على قانون ضبط الميزانية 59 لسنة 2003.

³Mathieu CONAN, la loi de règlement..., op cit, p.248 ; LOIC Philip, ordonnance de 1959 et la loi organique de 2001 relatives aux lois de finances, documents d'études, N° 5.01, 2004, P.1

التحليل في المركبات الأساسية للميزانية الجزائرية (2008_2022)

ديسمبر) ومن ثم يتم إيداع قانون ضبط الميزانية قبل مشروع قانون المالية للسنة، كما يجب أن يكون المحور و سلسلة صدق المعلومات المالية، التي يجب أن تتم خلال جلسة عامة، والتي من شأنها أن تساعد المسؤولين على إعداد قانون المالية للسنة الموالية مع اتخاذ التدابير المناسبة.¹

تدابير جديدة منها: توضيح العلاقة الموجودة بين كل من السلطتين التشريعية و التنفيذية، واسترجاع البرلمان لاختصاصاته الأصلية خاصة المجال المالي مع تعزيز دوره في المجال الرقابي قصد ضمان حسن تسيير الأموال العامة، وشفافيتها من خلال منح صلاحيات واسعة للنواب لتمكينهم من ممارسة مهامهم الرقابية بشكل فعال بالنظر للنتائج التي تم تحقيقها من وراء تنفيذ الميزانية، استنادا للمعلومات الدقيقة والبيانات المالية ومختلف التقارير التي يعدها مجلس المحاسبة، مما يسمح للجهات المختصة القيام بالعمليات الرقابية من خلال الاعتماد على تلك التقارير والاستعانة بها.²

أما الجزائر تطبيقا لمادة 2 من القانون 89_24 يرفق بقانون المالية الابتدائي بمشروع قانون ضبط الميزانية (ث- 3)، فالحكومة ملزمة بتقديم قانون ضبط الميزانية، فعلى الرغم من أهميته نظرا لكونه وثيقة هامة وأساسية التي تثبت تنفيذ قانون المالية لكل سنة، فلم يتعرض لذلك سوى قانونين يتعلقان بكل ميزانية 1980-1981.

مجلس الأمة، فما هي دوافع وأسباب تجاهل البرلمان لذلك خاصة إذا علمنا أن الدستور سنة 1996 نص على التزام الحكومة بعرض بيان عن السياسة العامة، إلى جانب القانون المتعلق بقوانين المالية فيكيف يمكن دراسة قانون المالية مع غياب جزء منه، وهل بإمكان مناقشة مشروع المالية استنادا إلى احتمالات دون تقييم فعلى وعملي لحصيلة السنة الماضية.³

¹ القانون رقم 10/58 المؤرخ في 12/26/1984 تعلق بضبط ميزانية، سنة 1981.

² حددت فترة انتقالية خمسة سنوات لتطبيق القواعد القانوني من ثم تطبق على قانون ضبط الميزانية 59 لسنة 2004.

³ صت الم ادة 76 من القان ون رقم 84-17 على : " يجب أن يك ون مشروع قان ون ضبط 67 الميزانية، المقدم ضمن الشروط المحددة لهذا الغرض بموجب الأحكام القانونية السارية على ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، مرفقا بما يلي:

قرير تفسيري يبرز شروط تنفيذ الميزانية العامة للدولة للسنة المعتمدة.

-جدول تنفيذ الاعتمادات المصوت عليها رخص تمويل الاستثمار المخططة

التحليل في المركبات الأساسية للميزانية الجزائرية (2008_2022)

تعتبر مناقشة قانون ضبط الميزانية والتصويت عليه من قبل المجلس الشعبي الوطني تجسيدا وتكريسا للرقابة البرلمانية خاصة ما يتعلق بطرق استعمال واستغلال الموارد المالية بشكل يضمن تحقيق الشفافية في عملية التسيير. إذا كان قانون ضبط الميزانية عبارة عن تقييم نتائج الميزانية السابقة من خلال تسجيل كل البيانات والأرقام الحسابية المتعلقة بمجمل عمليات الإنفاق والتحصيل، إذا كيف يمكن للنواب التصويت على رفع نفقة أو تخفيض مورد تطبيقا لأحكام الدستور؟ إن لم تكن أمامهم نتائج السنوات الماضية لمعرفة حركية المؤشرات.¹

¹ قانون رقم 10/58 المؤرخ في 12/26/1985 يتعلق بضبط ميزانية سنة 1981.

التحليل في المركبات الأساسية للميزانية الجزائرية (2008_2022)

المبحث الثالث: استخدام أسلوب المركبات الأساسية على ميزانية الجزائر من (2008-2022).

1-1 إدخال متغيرات الدراسة في برنامج SPss.

السنوات	الصناعة	مناجم الطاقة	الزراعة	دعم الخدمات المنتجة	المنشآت القاعدية والادارية	التربية والتكوين	المنشآت القاعدية والثقافية	دعم الحصول على السكن	مواضيع مختلفة
2008	667.000		308.559	32.275.00	701.680.00	165.000	102.429.00	312.729.000	210.51 2.000
2009	1.201.00		393.748.00	38.185.00	725.094.000	241.933.00	183.824.00	230.027.000	227.38 0.000
2010	1.006.00		332.400.00	86.879.00	1.473.561.000	310.508.00	254.339.00	259.000	300.00 0.000
2011	116.000		291.052.500	18.169.500	743.382.000	428.486.00	177.816.00	396.466.000	300.00 0.000
2012	16.448.0		203.686.120	6.616.870	1.496.803.280	198.511.00	91.125.000	409.665.000	300.00 0.000
2013	61.500		187.273.400	13.741.060	1.113.654.100	196.839.00	133.388.00	87.302.00	300.00 0.000
2014	2.972.00		229.135.500	34.455.000	920.347.600	231.721.00	219.301.60	116.384.500	300.00 0.000
2015	5.195.00		209.437.700	32.657.500	1.854.278.110	227.829.00	151.366.50	234.307.880	510.00 0.000
2016	4.895.00		198.261.576	14.904.700	441.308.51	78.644.80	32.703.23	24.481.500	800.00 0.000
2017	3.611.00		101.062.200	5.120.500	193.940.800	1.854.278.10	30.695.710	14.989.500	800.00 0.000
2019	5.315.89		116.582.390	73.355.85	596.587.64	101.779.88	77.101.918	69.843.340	800.00 0.000
2020	61.24.91		235.599.403	72.755.609	635.781.484	162.893.83	146.552.44	234.428.891	800.00 0.000
2020	8.228.69		209.534.228	55.255.609	602.151.800	155.759.02	129.333.01	320.950.660	600.00 0.000
2021	3.692.31	1.820.000	214.972.239	55.251.322	588.064.29	122.154.19	116.718.33	434.244.260	600.00 0.000
2022	4.787.01	1.755.000	253.446.227	54.615.196	736.118.670	228.105.20	156.962.42	169.139.325	1.000. 000.0

المصدر: مستخرج من الجريدة الرسمية للميزانية الجزائرية ابتداء من سنة 2008 _ 2022

التحليل في المركبات الأساسية للميزانية الجزائرية (2008_2022)

تخصيص صندوق الاستثمار لصالح الولايات الجديدة	تسوية الديون	احتياطي النفقات الغير متوقعة	البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	اعادة رسملة البنوك العمومية	دعم النشاط الاقتصادي	المخططات البلدية للتنمية	
		38.000.000	50.000.000	10.000.000	300.876.50	75.000.000	2008
		30.000.000	20.000.000	50.000.000	361.325.000	95.000.000	2009
		60.000.000	125.000.000		397.438.000	60.000.000	2010
		60.000.000			375.194.000	60.000.000	2011
		60.000.000			616.063.10	67.000.000	2012
		115.000.000	100.000.000		605.727.500	40.000.000	2013
		285.000.000	130.000.000		661.368.310	65.000.000	2014
		364.600.000	100.000.000		741.891.200	100.000.000	2015
		239.005.000	239.005.000		542.949.920	60.000.000	2016
		165.356.000			504.943.000	35.000.000	2017
		330.000.000		30.000.000	638.303.602	100.000.000	2018
	100.000.000	362.473.900			671.953.459	100.000.000	2019
		156.167.200			643.307.28	40.000.000	2020
		166.660.545			395.583.530	100.000.000	2021
10.000.000		390.000.000			433.039.657	100.000.000	2022

التحليل في المركبات الأساسية للميزانية الجزائرية (2008_2022)

1-2 تحليل نتائج الدراسة:

الجدول رقم (1): الإحصاء الوصفي

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	Analysis N
الصناعة	3301209.06	2464125.36	15
67		800	
الفلاحة	211762670.	93911994.7	15
0000		8272	
الخدمات دعم	39615848.2	25821404.9	15
المنتجة	000	6934	
القاعدية المنشآت	851250220.	452255621.	15
اد_ اق	6000	98977	
التكوين_ التربية	195882156.	90871421.8	15
6000		9640	
القاعدية لمنشآت	133577079.	62375514.4	15
ثقافية	5333	7521	
السكن_ دعم	225547857.	140740566.	15
4667		84690	
مختلفة_ مواضيع	477192800.	259191385.	15
0000		57202	
البلدية_ المخططات	73133333.3	24439039.8	15
333		0656	
النشاط دعم	525997605.	139008426.	15
الاقتصادي	2000	49697	
نفقات_ احتياطي	188150176.	130530226.	15
3333		52129	

المصدر: مخرجات SPss22

التحليل في المركبات الأساسية للميزانية الجزائرية (2008_2022)

_ من خلال الجدول نلاحظ بين المتغيرات المستعملة من خلال مؤشرات الإحصاء الوصفي و المتمثلة في المتوسط والانحراف المعياري، وعلى سبيل المثال يمكن القول أن متوسط قطاع الصناعة في عينة الدراسة 3301209 نسمة بانحراف معياري قدره 2464125 حيث نلاحظ أم المتوسط أكبر تقريبا من الانحراف المعياري من خلال الجدول إي بتشتت كبير نوعا ما، ما يعني هناك تفاوت في نفقات على قطاع الصناعة بنسبة لدولة الجزائر .

الجدول رقم (2): correlation de Mat rice مصفوفة الارتباط

Correlation Matrix^a

	الصناعة	الفلاحة	_الخدمات دعم المنتجة	_القاعدية_المنشآت اد_اق	التكوين_التربية	_القاعدية_لمنشآت ثقافية	السكن_دعم	مختلفة_مواضيع	_المخططات البلدية	_النشاط_دعم الاقتصادي	نفقات_احتياطي
Correlation	1.000	-.124-	.366	-.254-	-.527-	-.292-	-.212-	.586	.209	.567	.703
الصناعة											
الفلاحة	-.124-	1.000	.250	.270	.593	.670	.257	-.312-	.167	-.111-	-.103-
المنتجة_الخدمات_دعم	.366	.250	1.000	.041	.032	.459	.191	-.017-	.484	-.017-	.311
_اق_القاعدية_المنشآت اد	-.254-	.270	.041	1.000	.454	.491	.352	-.204-	.142	.295	-.036-
التكوين_التربية	-.527-	.593	.032	.454	1.000	.765	.472	-.571-	-.024-	-.288-	-.309-
ثقافية_القاعدية_لمنشآت	-.292-	.670	.459	.491	.765	1.000	.375	-.501-	.155	-.34-	-.095-
السكن_دعم	-.212-	.257	.191	.352	.472	.375	1.000	-.392-	.185	-.338-	-.452-
مختلفة_مواضيع	.586	-.312-	-.017-	-.204-	-.571-	-.501-	-.392-	1.000	-.043-	.574	.414
البلدية_المخططات	.209	.167	.484	.142	-.024-	.155	.185	-.043-	1.000	-.026-	.479
الاقتصادي_النشاط_دعم	.567	-.111-	-.017-	.295	-.288-	-.134-	-.338-	.574	-.026-	1.000	.600
نفقات_احتياطي	.703	-.103-	.311	-.036-	-.309-	-.095-	-.452-	.414	.479	.600	1.000
Sig. (1- tailed)											
الصناعة		.330	.090	.180	.022	.146	.224	.011	.227	.014	.002
الفلاحة	.330		.184	.165	.010	.003	.178	.129	.276	.347	.358
المنتجة_الخدمات_دعم	.090	.184		.442	.455	.043	.247	.477	.034	.476	.129

التحليل في المركبات الأساسية للميزانية الجزائرية (2008_2022)

اق_القاعدية_المنشآت اد	.180	.165	.442		.044	.032	.099	.233	.307	.143	.449
التكوين_التربية	.022	.010	.455	.044		.000	.038	.013	.466	.149	.131
ثقافية_القاعدية_لمنشآت	.146	.003	.043	.032	.000		.084	.029	.290	.316	.368
السكن_دعم	.224	.178	.247	.099	.038	.084		.074	.255	.109	.045
مختلفة_مواضيع	.011	.129	.477	.233	.013	.029	.074		.439	.013	.062
البلدية_المخططات	.227	.276	.034	.307	.466	.290	.255	.439		.464	.035
الاقتصادي_النشاط_دعم	.014	.347	.476	.143	.149	.316	.109	.013	.464		.009
نفقات_احتياطي	.002	.358	.129	.449	.131	.368	.045	.062	.035	.009	

a. Determinant = .000

المصدر: مخرجات SPSS22

التحليل في المركبات الأساسية للميزانية الجزائرية (2008_2022)

من خلال جدول مصفوفة الارتباط التي هي مصفوفة قطرية 1 والتي يمكن معرفة عدد القيم المدرجة فيها مسبقا بالتوفيق الخطية التالية

$$= \frac{11!}{5! \times 2!} = 9.58 C \frac{2}{11}$$

الجدول رقم(3): معكوس مصفوفة الارتباط

Inverse of Correlation Matrix

	الصناعة	الزراعة	الخدمات المنتجة	القاعدية المنشآت اد-اق-	التربية التكوين	القاعدية لمنشآت ثقافية	السكن دعم	مواضيع مختلفة	المخططات البلدية	النشاط دعم الاقتصادي	احتياطي نفقات
الصناعة	7.734	-2.141-	-2.154-	1.625	2.445	1.932	-3.728-	-.592-	2.715	-1.539-	-
الزراعة	-2.141-	2.705	.708	.094	-1.390-	-1.808-	1.307	-.017-	-1.496-	-.156-	5.808-
الخدمات دعم المنتجة	-2.154-	.708	3.518	.021	1.206	-3.533-	.139	-.428-	-1.116-	1.106	2.375
المنشآت اد-اق- القاعدية	1.625	.094	.021	2.992	-.075-	-.751-	-1.036-	.215	-.554-	-2.425-	.640
التكوين التربية	2.445	-1.390-	1.206	-.075-	5.643	-2.786-	-2.461-	-.148-	1.752	1.007	-.037
لمنشآت ثقافية- القاعدية	1.932	-1.808-	-3.533-	-.751-	-2.786-	7.056	-.173-	1.020	1.172	-.890-	-
السكن دعم	-3.728-	1.307	.139	-1.036-	-2.461-	-.173-	4.213	.408	-2.398-	.143	3.257-
مواضيع مختلفة	-.592-	-.017-	-.428-	.215	-.148-	1.020	.408	2.431	-.166-	-1.285-	-.189-
المخططات البلدية	2.715	-1.496-	-1.116-	-.554-	1.752	1.172	-2.398-	-.166-	3.932	1.370	4.697
النشاط دعم الاقتصادي	-1.539-	-.156-	1.106	-2.425-	1.007	-.890-	.143	-1.285-	1.370	4.844	-.636
نفقات احتياطي	-5.808-	2.375	.640	.037	-3.257-	-1.189-	4.697	.636	-4.804-	-2.105-	9.437

المصدر: مخرجات SPss22

التحليل في المركبات الأساسية للميزانية الجزائرية (2008_2022)

من خلال جدول مصفوفة الارتباط يتم احتساب عدد المعاملات أما في المثلث الأعلى أو الأسفل لأنها متناظرة، من خلال الجدول نلاحظ عدد المعاملات أكبر من 5, 0 بالموجب أو بالسالب أي النصف ومنه تحقق الشرط الأول.

الجدول رقم(4): مؤشر kmo واختبار Bartlett

KMO and Bartlett's Test

Kaiser–Meyer–Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.520
Bartlett's Test of Approx. Sphericity	Chi–Square	78.81
	Df	4
	Sig.	55
		.019

مصدر: المخرجات SPSS2

من خلال الدول الموالي نلاحظ أن قيمة مؤشر kmo كانت 0,520 أي تجاوزت تقريبا النصف وبالتالي العناصر العينة تقريبا كافية لإجراء الدراسة وتحقق الشرط الثاني. وبالسبب لدلالة اختبار Bartlett فيظهر الجدول أنها ليست معدومة ولكنها أقل من 0,05 حيث تساوي 0,01 أي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي أنه يوجد معاملات ارتباط غير معدومة. تحقق الشرط الثالث وعلية تحققت الشروط يمكن تطبيق تحليل المركبات الأساسية.

التحليل في المركبات الأساسية للميزانية الجزائرية (2008_2022)

الجدول (5): المصفوفات المضادة للصورة

Anti-image Matrices												
	الصناعة	الطاقة	الخدمات	الزراعة	التجارة	الصحة	التعليم	النقل	المواصلات	السياحة	الثقافة	الترفيه
Anti-image Covariance	الصناعة	1.29	.102	-.079	.070	.056	.035	-.154	-.032	.089	-.041	-.080
	الطاقة	-.102	.370	.074	.012	-.091	-.095	.115	-.003	-.141	-.012	.093
	الخدمات	-.079	.074	.284	.002	.061	-.142	.009	-.050	-.061	.065	.019
	الزراعة	.070	.012	.002	.334	-.004	-.036	-.062	.030	-.047	-.167	.001
	التجارة	.056	-.091	.061	-.004	.177	-.070	-.104	-.011	.079	.037	-.061
	الصحة	.035	-.095	-.142	-.036	-.070	.142	-.006	.059	.042	-.026	-.018
	التعليم	-.154	.115	.009	-.036	-.104	-.006	.237	.040	-.145	.007	-.118
	النقل	-.032	-.003	-.050	.030	-.011	.059	.040	.411	-.017	-.109	.028
	المواصلات	.089	-.141	-.061	-.047	.079	.042	-.145	-.017	.254	.072	-.129
	السياحة	-.041	-.012	.065	-.167	.037	-.026	.007	-.109	.072	.206	-.046
Anti-image Correlation	الصناعة	.487	.468	-.413	.358	.370	.281	-.653	-.137	.492	-.252	-.680
	الطاقة	-.488	.503	.229	.033	-.356	-.414	.387	-.007	-.459	-.043	.470
	الخدمات	-.413	.229	.438	.006	.271	-.709	.036	-.146	-.300	.288	.111
	الزراعة	.338	.033	.006	.564	-.018	-.163	-.292	.080	-.162	-.637	.007
	التجارة	.370	-.091	.061	-.018	.649	-.441	-.505	-.040	.372	.193	-.446
	الصحة	.281	-.095	-.142	-.036	-.070	.643	-.032	.248	.222	-.152	-.146
	التعليم	-.653	.387	.009	-.036	-.104	-.032	.383	.128	-.689	.032	.746
	النقل	-.137	-.007	-.050	.030	-.011	.059	.040	.857	-.054	-.374	.133
	المواصلات	.089	-.141	-.061	-.047	.079	.042	-.145	-.017	.254	.072	-.129
	السياحة	-.041	-.012	.065	-.167	.037	-.026	.007	-.109	.072	.206	-.046

a. Measures of Sampling Adequacy(MSA)

المصدر: مخرجات SPSS22

التحليل في المركبات الأساسية للميزانية الجزائرية (2008_2022)

الجدول رقم (6): جودة التمثيل

Communalities

	Initial	Extract ion
الصناعة	1.000	.766
الفلاحة	1.000	.532
الخدمات_ دعم المنتجة	1.000	.543
المنشآت اد_اق_القاعدية	1.000	.334
التكوين_التربية	1.000	.755
لمنشآت ثقافية_القاعدية	1.000	.822
السكن_دعم	1.000	.418
مواضيع مختلفة	1.000	.624
المخططات البلدية	1.000	.438
النشاط_دعم الاقتصادي	1.000	.492
نفقات_احتياطي	1.000	.801

Extraction Method: Principal
Component Analysis.

مصدر: مخرجات SPSS

التحليل في المركبات الأساسية للميزانية الجزائرية (2008_2022)

يمثل هذا الجدول نوعية التمثيل فنلاحظ أن تمثيل كل المتغيرات أكبر من 4, 0 وبالتالي كل المتغيرات تدخل في الدراسة ولا يتم استبعاد أي متغيرة.

الجدول رقم (7): التباين الكلي المرشح

Total Variance Explained

Component	Initial Eigen values			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	4.034	36.672	36.672	4.034	36.672	36.672	3.440	31.272	31.272
2	2.492	22.652	59.323	2.492	22.652	59.323	3.086	28.051	59.323
3	1.371	12.468	71.791						
4	.899	8.172	79.963						
5	.752	6.836	86.799						
6	.517	4.697	91.496						
7	.388	3.528	95.024						
8	.298	2.711	97.735						
9	.122	1.112	98.847						
10	.082	.749	99.596						
11	.044	.404	100.000						

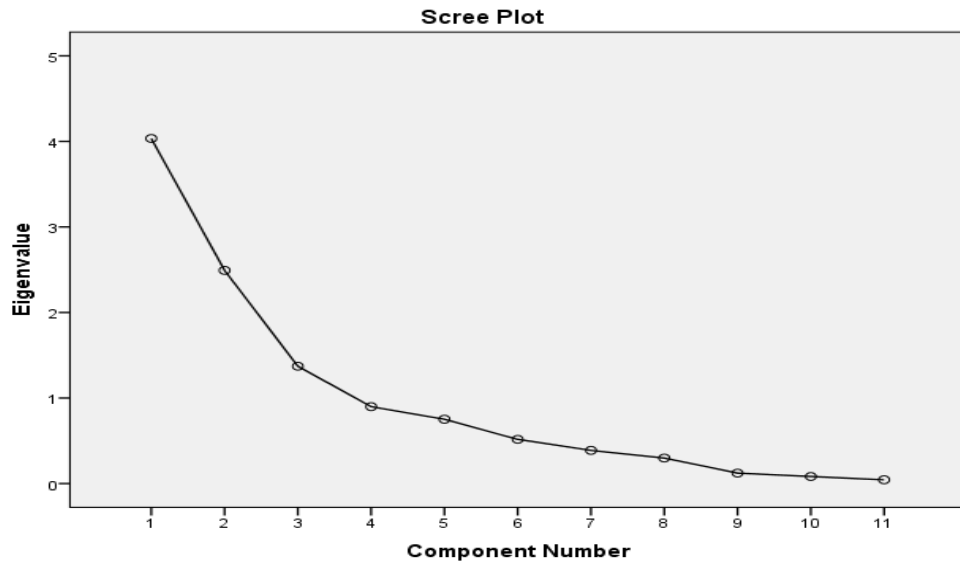
Extraction Method: Principal Component Analysis.

مصدر: مخرجات SPSS

التحليل في المركبات الأساسية للميزانية الجزائرية (2008_2022)

الجدول هذا يمثل التباين المشروح جدول التحليل في مركبات الأساسية بامتياز من خلال هذه الخطوة يتم تحديد القيم الذاتية لكل المتغيرات المستعملة في الدراسة حيث لدينا هنا 11 متغيرة، كخطوة ثانية يتم استخراج المحاور التي تعتمد على قيمة ذاتية أعلى من الواحد 1 فإنه يتم إقصاء المركبات التي تحتوي على قيم ذاتية أقل من الواحد ، وكل محور يمكن التعبير عنه بحجم البيانات المختزلة من خلاله ومن هذا الجدول نلاحظ أنه تم اختزال الجدول في محورين يضم المحور الأول أربع متغيرات بحجم بيانات قدره 31,272% ويضم الثاني متغيرين تقريبا بحجم معلومات قدره 28,051%. وإجمالي المحورين قيمته 59,323% من حجم المعلومات وتم التضحية بما يعادل 40,70%

الشكل رقم(1): منحى الجذور الكامنة لـ ACP



مصدر: مخرجات SPSS22

التحليل في المركبات الأساسية للميزانية الجزائرية (2008_2022)

الجدول رقم (6): مصفوفة الإحداثيات

Component Matrix^a

	Component	
	1	2
الصناعة	-	.509
	.712-	
الفلاحة	.582	.440
الخدمات دعم		.733
المنتجة		
_المنشآت	.440	.375
اد_اق_القاعدية		
التكوين_التربية	.854	
_لمنشآت	.747	.514
ثقافية_القاعدية		
السكن_دعم	.635	
_مواضيع	-	
مختلفة	.783-	
_المخططات		.662
البلدية		
النشاط دعم	-	.416
الاقتصادي	.565-	
نفقات_احتياطي	-	.660
	.605-	

التحليل في المركبات الأساسية للميزانية الجزائرية (2008_2022)

Extraction Method: Principal Component Analysis.

a. 2 components extracted

مصدر: مخرجات SPSS22

الجدول رقم: (07): مستنسخة الارتباطات

Reproduced Correlations												
	الصادمة	اللائحة	التمتع_الخدمات_دم	د_في_القائمة_البيانات	التقرير_الترمية	القائمة_القائمة_البيانات	السن_دم	مخلفة_مواضيع	الثقة_المعطيات	الاتصال_التمتع_دم	هناك_التمتع	
Reproduced Correlation	الصادمة	.766	.191	.319	-.123	-.527	-.271	-.389	.612	.332	.614	.767
	اللائحة	-.191	.532	.367	.421	.567	.661	.424	-.409	.295	-.146	-.062
	التمتع_الخدمات_دم	.319	.367	.543	.308	.182	.433	.140	.018	.485	.262	.437
	د_في_القائمة_البيانات	-.123	.421	.308	.334	.436	.521	.326	-.305	.251	-.093	-.019
	التقرير_الترمية	-.527	.567	.182	.436	.759	.720	.562	-.552	.111	-.416	-.412
	القائمة_القائمة_البيانات	-.271	.661	.433	.521	.720	.822	.538	-.530	.344	-.208	-.113
	السن_دم	-.389	.424	.140	.326	.562	.538	.418	-.484	.087	-.307	-.302
	مخلفة_مواضيع	.612	.409	.018	-.305	-.652	-.530	-.484	.524	.066	.485	.544
	الثقة_المعطيات	.332	.295	.485	.251	.111	.344	.067	.096	.438	.272	.433
	الاتصال_التمتع_دم	.614	.146	.262	-.093	-.416	-.208	-.307	.486	.272	.492	.616
	هناك_التمتع	.767	.062	.437	-.019	-.412	-.113	-.302	.544	.433	.616	.801
Residual ^a	الصادمة		.067	.048	-.131	.001	-.021	-.178	-.025	-.123	-.047	-.063
	اللائحة	.067		-.116	-.151	.026	.010	-.168	.097	-.127	.035	-.041
	التمتع_الخدمات_دم	.048	-.116		-.257	-.150	.025	.051	-.035	-.002	-.279	-.126
	د_في_القائمة_البيانات	-.131	.151	-.257		.019	-.030	.026	.101	-.106	.387	-.017
	التقرير_الترمية	.001	.026	-.150	.019		.045	-.090	.080	-.135	.128	.103
	القائمة_القائمة_البيانات	-.021	.010	.025	-.030	.045		-.163	.030	-.189	.074	.018
	السن_دم	.178	.168	.051	.026	-.090	-.163		.092	.098	-.032	-.151
	مخلفة_مواضيع	-.025	.067	-.035	.101	.080	.030	.092		-.106	.087	-.130
	الثقة_المعطيات	-.123	.127	-.002	-.109	-.135	-.189	.098	-.109		-.287	.048
	الاتصال_التمتع_دم	-.047	.035	-.279	.387	.128	.074	-.032	.087	-.297		-.016
	هناك_التمتع	-.063	.041	-.126	-.017	.103	.018	-.151	-.130	.048	-.016	

Extraction Method: Principal Component Analysis.

a. Reproduced communalities

b. Residuals are computed between observed and reproduced correlations. There are 33 (80.0%) nonredundant residuals with absolute values greater than 0.05.

المصدر: مخرجات SPSS22

التحليل في المركبات الأساسية للميزانية الجزائرية (2008_2022)

الجدول رقم (8): مصفوفة الارتباط بعد التدوير

RotatedComponent Matrix^a

	Component	
	1	2
الصناعة		.841
الفلاحة	.729	
الخدمات دعم	.514	.527
المنتجة		
_المنشآت	.578	
اد_اق_القاعدية		
التكوين_التربية	.768	-
		.405-
_لمنشآت	.905	
ثقافية_القاعدية		
السكن_دعم	.575	
_مواضيع	-	.569
مختلفة	.548-	
_المخططات	.416	.515
البلدية		
النشاط دعم		.677
الاقتصادي		
نفقات_احتياطي		.893

التحليل في المركبات الأساسية للميزانية الجزائرية (2008_2022)

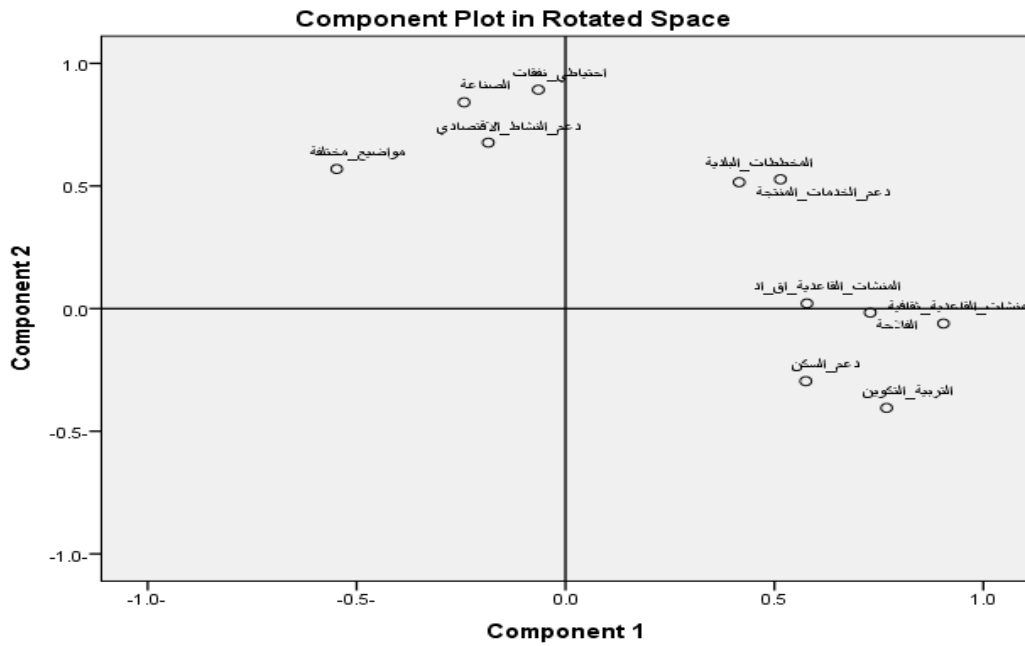
Extraction Method: Principal
Component Analysis.

Rotation Method: Varimax
with Kaiser Normalization.

a. Rotation converged in 3
iterations.

مصدر: مخرجات Spss22

شكل رقم (02): منحني المكونات بعد التدوير



التحليل في المركبات الأساسية للميزانية الجزائرية (2008_2022)

الجدول رقم (9): مصفوفة معامل النقاط المكونة.

Component Score

Coefficient Matrix

	Component	
	1	2
الصناعة	-.012-	.270
الفلاحة	.223	.049
الخدمات دعم المنتجة	.197	.219
القاعدية المنشآت اد_ اق	.179	.050
التكوين_ التربية	.206	-.081-
القاعدية لمنشآت ثقافية	.273	.047
السكن_ دعم	.154	-.058-
مختلفة_ مواضيع	-.126-	.154
البلدية_ المخططات	.166	.207
النشاط دعم الاقتصادي	-.006-	.218
نفقات_ احتياطي	.047	.301

Extraction Method: Principal

Component Analysis.

Rotation Method: Varimax with

Kaiser Normalization.

Component Scores.

مصدر: مخرجات spss22

التحليل في المركبات الأساسية للميزانية الجزائرية (2008_2022)

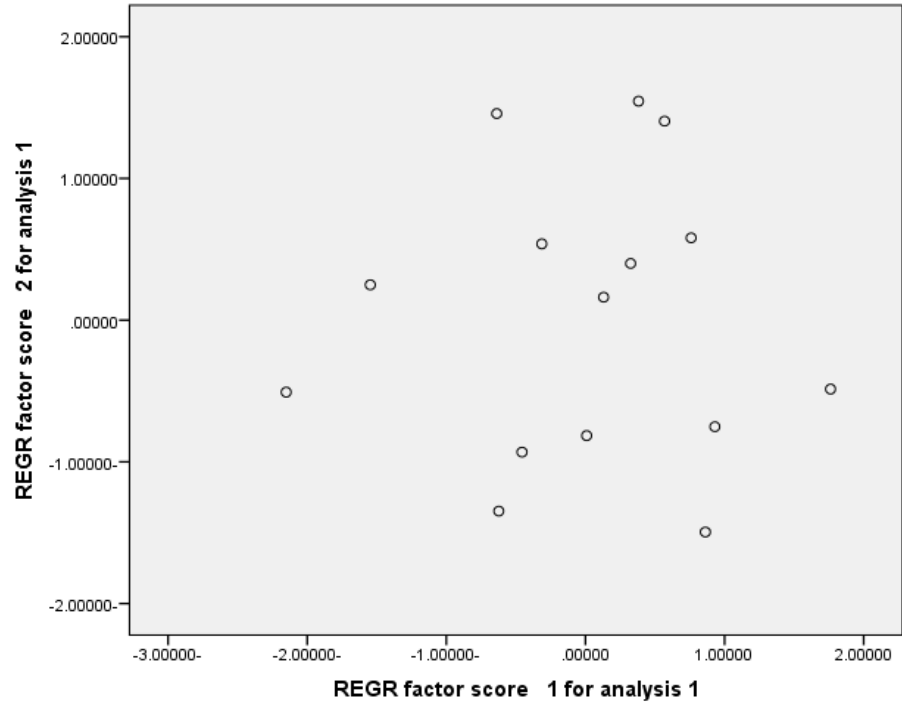
من خلال المكونات بعد التدوير والجدول النتائج الموالي نلاحظ أنه يمكن تسمية المحاور مع مراعاة أن المتغيرات الواقعة في محيط الدائرة ذات نصف قطر يساوي الواحد تعتبر ذات تمثيل جيد بعكس المتغيرات القريبة من مركز الدائرة:

1_ المحور الأول: يضم كل من المتغيرات (مخططات البلدية- دعم الخدمات المنتجة- المنشآت القاعدية الثقافية- المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية- الفلاحة- دعم السكن- التربية والتكوين) حيث نلاحظ أن الدولة الجزائرية من سنة 2008 كانت معظم نفقاتها على القطاعات والتي هي قطاع الفلاحة وقطاع المنشآت القاعدية الثقافية وقطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية بحكم أن هذه المتغيرات هي اقرب وتتنمي إلى محيط الدائرة مقارنة بالقطاعات الأخرى في نفس المحور وهي قطاع دعم السكن قطاع التربية والتكوين وكذلك قطاع مخططات البلدية وقطاع الخدمات المنتجة.

2_ المحور الثاني: يضم كل من المتغيرات التالية (احتياطي نفقات- الصناعة- دعم النشاط الاقتصادي- مواضيع مختلفة) نلاحظ أن هذه المتغيرات أو القطاعات لم تنفق الدولة الجزائرية عليها بشكل كبير مقارنة ببعض القطاعات في المحور الأول والثاني حيث نجد إن الجزائر قدمت نفقات اتجاه قطاع الصناعة وقطاع احتياطي النفقات أكثر من قطاع دعم النشاط الاقتصادي والمواضيع المختلفة لأن متغيرات صناعة واحتياطي النفقات كانت اقرب إلى من محيط الدائرة مقارنة بالقطاعات الأخرى في نفس المحور.

وبعد التعامل مع متغيرات الدراسة وتكوين المحاور واستخراج المركبات الأساسية يتم الإسقاطات لمفردات الإحصائية وفي دراستنا هذه المفردات الإحصائية هي القطاعات وبعد الحفاظ على إحداثيات المركبات الأساسية يمكن رسم منحى المفردات الإحصائية كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (3): منحى المفردات الإحصائية



مصدر: المخرجات SPSS22

3 _ يمثل إسقاط المتغيرات على المستويات العاملية المولدة المحاور العاملية الأول والثاني.

ونلاحظ من خلال الارتباطات قريبة من بعضها يعني جودة تمثيلها كبيرة على مستوى
العالمي ونحن قيمنا ذلك.

خلاصة الفصل:

وفي خلاصة هذا الفصل نستنتج أن تقنية المركبات الأساسية لها دور كبير في اختزال العدد الكبير من المتغيرات في عدد أقل من المركبات وتسهيل قراءة الجداول المستخرجة ذات الأبعاد الكبيرة واستنباط النتائج من خلالها خاصة إذا تحدثنا عن الدراسات الاجتماعية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير يوجه بخصوص التي يندر فيها تفسير الظواهر من خلال متغير أو اثنين.

كما لاحظنا من خلال دراستنا لهذا الفصل أن الدولة الجزائرية كانت تهتم بإنفاق على بعض القطاعات بشكل كبير مثل قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية وقطاع المنشآت الثقافية مقارنة بالقطاعات الأخرى كما نستنتج إن الجزائر اهتمت بالقطاع الصناعة ولاعتباره القطاع المحرك لعجلة التنمية الاقتصادية للدولة الجزائر إلا أنه يحتاج إلى نفقات كبيرة لقد اهتمت الجزائر بهذا النحو ولكن سرعان تدهور هذا القطاع مع قطاع التربية والتكوين وكذلك قطاع دعم السكن ألي غير ذلك بحكم أن الجزائر مند سنة 2008 كانت دولة حديثة الاستقلال وقبل هذه السنة كانت تعيش في العشرية السوداء حتى سنة 2008 كانت عهدة جديدة من ناحية الحكم، وكذلك الجزائر لم تسلم من قيود فرنسا لأنها قبل الاستقلال كانت تتحكم في نفقات وميزانية الجزائر كلها حتى بعد الاستقلال الجزائر لم تسلم من قيود فرنسا وتحكمها إلى غاية يومنا هذا سنة 2022. كما مرت الجزائر في سنوات الأخيرة بأزمة الصحية التي ووجها العالم أزمة كورونا وهذا ما جعلها تصب كل نفقاتها على قطاع الصحة مما أدى تدهور نفقات على القطاعات الأخرى إلى غاية يومنا هذا.

الخاتمة

الخاتمة

تعتبر الميزانية العامة وثيقة تقديرية للإيرادات والنفقات العامة، وهي وثيقة سياسية فهي المرآة العاكسة للسياسات الحكومية المنتهجة في الدول، وهي أيضا وثيقة تشريعية قانون المالية هو الحامل لها، وقد تعددت تصنيفات إيرادات الميزانية العامة إلى إيرادات أملاك الدولة، الضرائب والرسوم، القروض العامة والإصدار النقدي الجديد، أما تقسيمات النفقات العامة فقد تنوعت بين التقسيمات العلمية و الموضوعية، و نفقات الميزانية العامة في تزايد مستمر نتيجة أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية، وقد أوجد المشرع هيئات تعمل على تنفيذ ميزانية العامة، والمتمثلة في الأمر بالصرف والمحاسب العمومي بالإضافة إلى المراقب المالي.

تعتبر المركبات الأساسية أحد تقنيات تحليل البيانات وأحد طرق التحليل العالمي التي تختص في اختزال الجداول ذات الأب عادا لكبيرة، بأختزال عدد كبير من المتغيرات إلى عدد أقل من المتغيرات الجديدة والمعروف بالمركبات والذي يكون عددها أقل من المتغيرات الأصلية.

إن تطبيق تحليل المركبات الأساسية على ميزانية الجزائر من سنة 2008_2022

وضح لنا نفقات الدولة الجزائرية على كل قطاع على تتالي سنوات الدراسة حيث توصلنا في الأخير أن الجزائر معظم نفقاتها تصب في قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية وكذلك المنشآت القاعدية والثقافية كما قدمت نفقات كبيرة على قطاع الصناعة.

وفي ختام هذا البحث نتمنى أن يكون هذا العمل خالصا لوجه الله تعالى من اجل تقديم معلومات صحيحة من مصادر صادقة حول هذه الدراسة التطبيقية لميزانية الجزائر، الموضوع الذي نال اهتمام فئة كبيرة من الأشخاص ونحن نترك الباب مفتوح أمام أي طالب يسعى إلى الاستزادة من العلم والإضافة على هذا البحث حتى تستمر سلسلة المنفعة العامة في التقدم، وفي كتبنا لي هذا البحث حولنا بجمع معظم المعلومات الصادقة والتفسير العلمية لميزانية الجزائر وكيفية تطبيق تحليل المركبات عليها وإعطاء فكرة عامة حول موضوع مذكرتنا المتواضع من أجل استفادة طلبة الأجيال الصاعدة الذين لديهم نفس الدراسة.

قائمة المراجع

الكتب:

المذكرات:

1. بيدري محمود، العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي، جامع وهران، سنة 2014.
2. توفيق عبد الجليل، المحاسبة الحكومية، الشركة العربية المتحدة لتسويق والتوريدات بالتعاون مع الجامعة القدس المفتوحة، القاهرة 2009.
3. زواش زهير، محاضرات في المالية العامة قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري.
4. زينوش رحمة، الميزانية العامة للدولة في الجزائر، رسالة الدكتوراه، تخصص قانون، كلية الحقوق ' جامعة مولود معمري تيزي وزو، في 15 مارس 2011.
5. نسيمه مرزوقي، دور خزينة الولاية في تحقيق توازن الميزانية العامة دراسة حالة (خزينة الولاية ام البواقي)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، سنة 2018 - 2017.

المطبوعات:

1. دكتور معلم يوسف، محاضرات في المالية العامة، كلية الحقوق، قسم القانون العام سنة الثالثة، جامعة قسنطينة.
2. المالية العامة، الفصل الثاني قواعد ومبادئ إعداد الميزانية العامة.
3. محمد الصغير بعلي، أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.

المواقع

1. مكتبة البحوث القانونية سعيد حمدين http://bi_bliothèque-saldhamdine.mon.com التوقييت 25 مارس 2022 على الساعة 13:30.
2. انظر الموقع: <http://ar.orgm:wikipedia> ^ wiki

محاضرات:

1. قانون 84-18 المؤرخ في 07_07_1984 المتعلق بقوانين المالية.
2. المادة 1 من قانون رقم: 84-17 المؤرخ في يوليو 1984 ج ر عدد: 28، الصادرة في 10 يوليو 1984.

3. المادة (31) من مرسوم التنفيذي رقم 91-313 المؤرخ في 7 سبتمبر 1991، يحدد إجراءات المحاسبة التي يمسكها الأمرون بالصرف والمحاسبون العموميون و كقيتها و محتواها.
4. المادة (23) من القانون رقم 19-21 ج ر عدد: 35، الصادرة في 15 اوت 1990 ، المتعلق بالمحاسبة العمومية.
5. المادة (26) من قانون رقم 19-21 ج ر عدد: 35، الصادر في 15 اوت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية.
6. المادة (28) من قانون رقم 90-21 ج ر عدد: 35 في 15 اوت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية.
7. المادة (4) من مرسوم التنفيذي رقم 92-414، المؤرخ في : 14 نوفمبر 1982، المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي تلزم بها.
8. المادة (5) (6) (7) من مرسوم التنفيذي رقم 92-26 مؤرخ في : 13 يناير 1992، يتعلق بالحسابات الجارية البريدية الخاصة بالمحاسبين العموميين الوكلاء الإداريين.
9. المادة 5 من القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية.
10. حددت فترة انتقالية خمسة سنوات لتطبيق القواعد القانونية من ثم تطبق على قانون ضبط الميزانية 59 لسنة 2003.
11. القانون رقم 10/58 المؤرخ في 12/26/1984 تعلق بضبط ميزانية، سنة 1981.
12. حددت فترة انتقالية خمسة سنوات لتطبيق القواعد القانونية من ثم تطبق على قانون ضبط الميزانية 59 لسنة 2004.
13. صت الم ادة 76 من القان ون رقم 84-17 على: " يجب أن يك ون مشروع قان ون ضبط 67 الميزانية، المقدم ضمن الشروط المحددة لهذا الغرض بموجب الأحكام القانونية السارية على ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة.
14. تقرير تفسيري يبرز شروط تنفيذ الميزانية العامة للدولة للسنة المعتبرة.
15. قانون رقم 10/58 المؤرخ في 12/26/1985 تعلق بضبط ميزانية سنة 1981.

المقالات:

1. مقالة كارل بيرسون، planes of closes fit,. To Systems of points in space on limes and (كيفية إيجاد امثل المستقيمات والمستويات المقاربة لمنظومة نقط في الفضاء), نشر في 1901، في philos official magazine من موقع قسم الإحصاء الصحي للجامعة الطبية العسكرية بشنغهاي، الصين.

المجلات:

1. دجلة ابراهيم العزاوي، زينة ياوز عبد القادر، مقارنة الاساليب المستخدمة في تحديد عدد المركبات الاساسية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 13، العدد 45، 2007.
2. شروق بركات ، تحليل المؤشرات التعليمية الزوجية في المحافظات السورية باستخدام طريقة المركبات الاساسية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد(3)، سنة 2011، بدون صفحة.

مراجع بالفرنسية:

1. Andre Bouchier, lanalyse en composantes principales ACP, INRA Montpellier, France, juillier2005.
2. BOUVIER Michel, novel gouvernance et philosophies de la loi organique du 1/08/2001 : Aux frontieres du reel et de l'utopie, R.F.F.P., N°86, 2004, pap .201-202 ; MEKHANTAR Joël, finances publiques.
3. christophe giraud, Analyse en composantes principales, université paris sud et ecole polytechnique, paris, France.
4. David .G.Klein Baun, Lawrence. L;Kupper, Applied Regression Analysis and other Multivariate Method, Dux bury, 1977.
5. Décret N°50/1413 du 13 Novembre 1950 portant règlement d'administration publique relatif au régime financier de l'Algérie.
6. GOUTAL-ARNALValérie, Rigueur, transparence et control : La politique du marquis63 d'AUDIFFRET, en matière de computability publique, R.F.F.P. N°86, 2004.

7. GOUTAL-ARNAL Valérie, Rigueur, transparence et contrôle : La politique du marquis d'AUDIFFRET, en matière de computability publique, R.F.F.P. N°86, 2004.

8. Jean-Marc L'abatte, Bio statistiques, université Angers, année 2011_2012, (jean-marc. labatte@univ-angers.fr), consulté le 07-08-2017.

9. I, analyse des donnees: histoire, bilan, projets, perspective.

مراسلة للإحصائي الفرنسي جان بول بنزكري موجهة لعالم الاجتماع بيتر بورديو.
دراسة من موقع وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، تستعمل تحليل المكونات الرئيسية في نمذجة متغيرات مفسرة للظرفية الاقتصادية المغربية.

10. LEVOYER Loïc , la loi organique du 1er Août et le pouvoir de contrôle budgétaire du parlement , Revue Française de droit administratif , N° 3, 200.

11. LOIC Philip, ordonnance de 1959 et la loi organique de 2001 relatives aux lois de finances, documents d'études, N° 5.01, 2004.

12. Manu carricano, fanny poujol, lanalyse des donnees avec SPss, pearson ducation, paris, France.

13. Manu carricano, fanny poujol, lanalyse des donnees avec SPss, pearson ducation, paris, France.

14. Mathieu CONAN, la loi de règlement.

15. Maud joubaud, lanalyse en composantes principales ACP, polytech Montpellier, France, 2016.

16. Ricco Racotomala, analyses en composantes principales (ACP), universités lumière, Lyon 2 (Tutoriels Tanagra. http://tutoriels_data_mining.blogspot.fr/) consulte le 06_08_2017).

17. T. BOUARA, la loi de finance.